



Commentaire de la Kafiya
d'Ibn el Hâjib
par Jâmî

Cf. Brockelmann, Arab. Litteratur I, p. 304 (...)

s. d.

رفع نصب جر القاب معربات است ضم فتح كسر القاب مبنيات است

فتحه ضمه كسره هم القاب معربات وهم مبنيات است

صاحب متن اين كتاب ابن حاجب ملعون است

وشارح اين كتاب عبد الرحمن ملعون است

مطلب

اسم عين واسم معنى ده واسم عين باعتبار حقيقته

واسم الجنس ما يستعمل جنسه او يقول الكل او باسم الجنس

ما يقوم بنفسه واسم معنى ما يقوم بغيره ولا يلزم

بنفسه كالعلم والقلبه [illegible] فقال منك رجل

الفرق بين اسم الجنس والنكرة اعتبارى [illegible]

بلا لحاظ عدم تعين الحد ولا نكون [illegible]

الشمول بلحاظ اسم الجنس وفي [illegible] عدم تعين [illegible]

في تعريف اسم الجنس بلا لحاظ [illegible]

كون نكرة منه [illegible] اسم جنس

والفرق بين الآله والآلة علم [illegible] علم الجنس

والاسم علم جنس والفرق بين [illegible] وانحصر

في اسم الجنس ان علم الجنس موضوع للماهية

واسم الجنس موضوع للافراد [illegible]

اين سوره در وقت رفتن بسوى [illegible] السلامتى بدان

نصف در خانه [illegible] ونصف در حفظ [illegible] دارد وديگر در حفظ [illegible] دارد

در اطراف [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قل هو الله احد الله الصمد

لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد

بسم الله الرحمن الرحيم

الله احد الله الصمد

لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه اما بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن حاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله

تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها

بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من

اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي

ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه

بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزءًا منها هضمًا

لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه

كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على

سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به

والعلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وضياء الدين بوصف متقدم في التصور لكنه متأخر في الوجود والعلة الغائية لتقريبه النسخ لما قال

لان لفظ العلة الغائية اصح والنفع

وكونه في النسخة عصام الدين

مطرحة يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد
من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدء بتعريف
الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فلو لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون
افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا
من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما
في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعرا
عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات

السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل

قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث

لا يقع الا على الثلثة فصاعدا والكلم الطيب بتاويل

ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا

منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة

والمنافات والواحد بالجنسية يعني هذ

الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن

حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة

على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال

رب يسر

اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها

نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ

كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة

حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او

مركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى

فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف

والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه

باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت

واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة

والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ

كالمبتداء المحذوف فى الهلال والله

٢٠ ١٢٦٤ صفر المظفر

به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الا
الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما
قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة و
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
شيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث

لايفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة

واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا والاطلاق

بلا ضم ضميمة غير صحيح فلا يبعد ان يق

المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان

في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار

قيد زايد لمعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل

اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول

او مخفف معنى اسم مفعول كرمي ولما كان المعنى ماخوذا

في الوضع بذكر المعنى مبني على تجريده عنه فخرج به

المهملات والالفاظ الداله بالطبع اذ لم يتعلق بها

وضع وتخصيص اصلا او بقيت حروف الهجا الموضوعة

لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها

لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ

بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى

قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون

لفظا او معنى غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات

المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف

يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت

بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى

الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب

عن اشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر

مفردًا كان او مركبًا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والجر والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان
الوضع فيها وان كان عامًا لكن الموضوع له خاص وليس هناك
مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور
على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على
جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع فلا ينبغي ان يرتكب فيه تجوزا كان يرتكب

ومثل

في مثل قل قيلاً فله سلبه او مرفوع على انه

صفة اللفظ ومعناه حم بالا بدل جزء على

معناه ولابد حم من بيان نكتة في اي واحد

الوصفين جملة فعلية والاخر مفرداً وكان النكتة

فيه التنبه على تقدم الوضع على الافراد حيث

اتى به لصيغة الماضي بخلاف الافراد وما ضيه

وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن

في وضع او من الخبر فانه مفعول بواسطة اللام

ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على

الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب

الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيل

والتقدم خمسة اجزاء تقدم الزماني كتقدم الاب على الابن والتقدم تقدم مكاني كتقدم الامام على المأموم وتقدم عقلي كتقدم ... ... وتقدم طبعي كتقدم الواحد على الاثنين وتقدم الشرف كتقدم العالم على ...

[illegible marginal glosses]

الأفراد الأخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية تخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي
مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب
باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان
انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة
حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفردا
بالوضع فمثل عبد الله علما خارج عنه فانه لا يق

له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل قائمة وبصري مما

يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه

فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان

انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء

آخر فبتحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد

ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع

في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع

لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دين المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون

بالطبع كدلالة اُح اُح على وجع الصدر فبعد

ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة

الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها

اي الكلمة لما كانت موضوعة للمعنى والوضع يستلزم

الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن

في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها

ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة

اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا

تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة

عليه

عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك في بيان حد
الاسم انشاء الله سبحانه والقسم الثاني وهو
ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان
في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتها الى كلمة
اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اى في جانب مقابل للاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع فيه كما
ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها

اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى الذى دل عليه بنفسها

فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضى والحال

والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم

احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن

ذلك المعنى فى الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثانى

وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن به باحد الازمنة

الثلاثة الازمنة اسم وهو ماخوذ من السمو وهو

العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه

وحده الكلام دون غيره وقيل من الوسم وهو العلامة

لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل

على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمى به

لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك

اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حد كل

واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه

قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا

تدل على معنى فى نفسها بل يحتاج الى انضام كلمة اخرى

والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن

باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشترك بين

الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه

بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف

والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

لام تعليل ... يستعمل فى الجزئيات تخفيف

اى العلم بالحد لكل واحد من الاقسام الثلاثة

فائده ...

هو الله

الفرق بين الجمع والمجموع جميعها او مجموعها محل من اجزائه قوله جميعها او مجموعها الجمع ما فيه مقابلة كل فرد فرد بكل فرد فرد والمجموع ما فيه مقابلة وان لم يصدق بالكثير فكل جمع فيه مجموع لا عكس اذا علمته فمن الجمع مثل

بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن

الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم

لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن

دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف

الجامع المانع ولله دره حيث اشار الى حدودها

في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم

بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت

مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم

به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح اهل النحاة

ما اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي

يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل

هو المجموع والمتضمّن اسم مفعول كلّ واحدة من الكلمتين

فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمّناً حاصلاً

بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الأخرى والاسناد

نسبة احدى الكلمتين حقيقةً او حكماً الى الأخرى

بحيث يفيد المخاطب فائدة تامّة فقوله لفظ

ما يتناول المهملات والمفردات والمركّبات

الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمّن الكلمتين

خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد

خرجت المركّبات الغير الكلامية مثل غلام

زيد ورجل فاضل وبقيت المركّبات الكلامية

سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند

وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب

فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة

والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب

فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان

يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل

زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار

فيهما مع انها مركبات لكنه في حكم الكلمة المفردة

اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل

وديز وهو مقلوب زيد مع ان المسند اليه

فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم

ان كلام المصنف في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه

هو المعين

الترادف توالي الالفاظ الواردة على معنى واحد قيد فيه نظر لان شرط الترادف ان يكونا متساويين في الاستعمال وهذا بخلاف لانه يقال كلام الله تعالى ولا يقال جملة الله تعالى وكذا يقال كلام صدق ولا يقال جملة صدق وكذا لا يقال كلام شرطي وكذا يقال جملة شرطي

وكذا لا يجمع بخلاف الجملة اقول الجمع مندفع

كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال

الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما

الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت ومثلها

خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب

ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص

ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام

بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا

لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق

الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا واوصافا

بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد

المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا

حقيقة او حكماً وذلك فى قيد لتحقيق العام فى ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف واما قدم هذا القسم
واما قدم هذا القسم لانه يستحق الجزئية التقدم عصام

اخص من الجملة ولا يتأتى اى لا يحصل ذلك

اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند

والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه

وفعل مسند وفى بعض النسخ او فعل واسم فان

التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى

الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم

واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها

من جنسين مختلفين اسم وفعل واسم وحرف وفعل

وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل

بدون الاسناد ولا بد له من مسند ومسند اليه

وهما لا يتحققان الا فى اسمين او فى اسم وفعل

واما

واما قال فى ضمن اسمين ولم يقل من اسمين لانه يلزم ان يكون الكلام هذين الاسمين دليلهما كذلك بل يحصل الكلام فى ضمن الاسمين عفوز

لانه اسم اصطلاحى فى تاليف الكلام

واما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع التقدم الفعل على الفاعل عصام

فان قيل ولا يتأتى ذلك يدل على ان التحقيق لا يحتاج بل الاولى ان يقال ولا يتأتى ضمير راجع الى اقرب المذكور اى موضعه الاسناد ولكونه منه ولا يحصل الاسناد والجواب ان هذه الاشارة للطيفة وهى ان فى ذلك زيادة معنى لم يكن فى الضمير لان ذلك يصلح ان يكون اشارة الى الكل واحد من المذكورات اعنى الكلام والمتحقق الكلى والاسناد بخلاف الضمير

وفى نسخة او فعل واسم فى تقديم الفعل على الاسم موافقة الترتيب عند

تقديم الاسم فى غير الاسم لعزته فى التقدم منه

وأما الأقسام الأربعة الباقية ففي الحرف

والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والحرف

المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف

احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند

اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند

مفقود ~~فالمسند مفقود~~ ونحو يا زيد بتقدير

ادعوا زيدا فلم يكن عن تركيب الحرف والاسم بل من

تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعوا

وهو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى

كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير

الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في ايضاح

شرح المفصّل الضمير فيما دلّ على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى

ما دلّ على معنى حاصل باعتباره في نفسه وبالنظر اليه

في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه وكقولك

الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج

عنها ولذلك قيل الحرف ما دلّ على معنى في غيره اى حاصل

في غيره باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى

كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال

كما انّ في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا

قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا

في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه معقول هو مدرك

تبعا له آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء
مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات معنى مستقلا كان
المفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فلفظه لا حاجة في الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد
بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير
مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه

وبه ولا يمكن ان يتعقل الابتداء متعلقة بخصوصه

ولان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه بخصوصه

مبحث الحاصل والخصوص

والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة

لكل واحد من جزئياته الخصوصة متعلقة حيث

انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل

قصدا ويلاحظه في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح

ان تكون محكوما عليها او بها واما تلك الجزئيات فلا يستقل

بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لابد

في كل منهما ان تكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة

بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر

متعلقا

متعلقاتها ليكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد

بقولهم ان الحرف ان تدل على معنى في غيرها واذا

هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله

بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها

عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة

المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو

استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور

الذي في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي

هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق

ماسبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة

ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين

ولكن عبارة المفصل ظاهرة في الاخير وهو ارجاع

الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونته

المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه

الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل

حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة

الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى

غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة

بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها وانما تعقل متعلقاتها

اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت

العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات

هو الله

مخصوصة لانه الغرض من وضعها ثم ذكرها الفهم

هذه الخصوصيات لا لأجل فهم اصل المعنى فهو دالة على

معانيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة

في حد الاسم لا في حد الحرف ولما كان الفعل دالا على

معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني على الحدث وكان

ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم

عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة

الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة

في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة

للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف من الحد الاسم

وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون

بحسب الوضع الأول فدخل فيه اسماء الأفعال لأنّ

جميعها اما منقول عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه

صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير

صريح نحو هيهات فانه وان يستعمل مصدرا الا انه

على وزن قوقاة فانه مصدر قوقى او عن المصادر التي

كانت في الأصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور

نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها

الدالة على احد الأزمنة بحسب الوضع الأول وخرج

عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد

لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه

المضارع ايضا فانه على تقدير الاشتراك بين الحال و

الاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة

الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما انما

يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه وانما

يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وابن الدلالة

من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان

يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال

ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على اكثرها ومن

التبعيضية على ان ما ذكر بعض منها وهي جمع خاصة

وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي

اما شاملة جميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة

للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص

الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف

التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله ليس من امبر امصيام

في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام

تنبيه اشارة الى ان المختار عنده الى ما ذهب اليه سيبويه

من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة

الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد

ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها

زيدت اللام عليها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام

وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه وضع

لتعيين

لتعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة

والحرف لا يدل على معنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا

لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة بجميع افراد

الأسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء

الأشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر

الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص

دخول الجر بالأسم لانه حرف الجر في المجرور به

لفظا او المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية دخول

حرف الجر لفظا او تقديرا اختص بالأسم لانه لا افضاء

معنى الفعل اليه فينبغي ان يدخل الأسم ليفضي معنى الفعل

الى يدخل الأسم اليه اي الى الأسم واما اضافة اللفظية

فهي للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الأصل بأن تختص بما يخالفه

ما يختص به الأصل عن الفعل او فيه عليه بأن تعم الأسم

والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم

وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان

اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين

الترنم به وجهة عدم الاختصاص تنوين الترنم به

ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول

لا على دخوله لأن المتبادر من الدخول الذكوف

بطريق الأول او اللحوق بالآخر كلاهما منتفيان في الاسناد

لأنه معنوي لا يجري فيه ذكر الأول او اللحوق في الآخر

وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه

وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون

ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه

ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف

الجر لا بد كى لفظا ووجه اختصاصها بالاسم لاختصاص

لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما

فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا لان الفعل والجملة

قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم

وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين صدقهم

فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما

قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا

مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر

وانما اكتفى بهذين القيدين عن حد المعرب لان الاسم انما يكون معربا بواسطة شرطين احدهما وجودى وهو وجود
السبب للاعراب وهو التركيب والثانى عدمى وهو عدم مشابهة لمبنى الاصل شرح كركى

بحث معربات

لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه
مبنى الاصل او لا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى
الاصل هو المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى
يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم
المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد
قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء
المعدودة نحو الف با تا ثا زيد عمرو بكر و بخلاف ما هو
مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذى

أو شبه أي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب

مبنى الأصل أي المبني الذي هو الأصل في البناء فالإضافة

بيانية وهو الماضي والأمر بغير اللام والحرف وبهذا القيد

خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبني

الأصل كما يجيء في بابه إن شاء الله تعالى واعلم أن صاحب

المفصل الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة

المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم

مفعول من قولك أعربت الكلمة فإنه لا يحصل إلا بإجراء

الإعراب على أواخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا

فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب

بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر واعتبر

وهو وجه تشبيه عبد الغفار

وانما فسر لم يشبه بقوله لم يناسب ليخرج عن حد المعرب الأمر كنزال علم انزل وهو فعل امر فانه يصدق عليه انه اسم لم يشبه مبنى الأصل لأن اللفظ لم يشبه معناه اذ المشابهة لا بد لها من وجه شبه عبد الغفور

وانما قال مناسبة مؤثرة في منع الإعراب لأنه لو قال المناسبة ولم يقل مناسبة مؤثرة فيه لم يكن ذلك التركيب جامعا كما في غير المنصرف فانه يناسب الفعل الماضي والأمر اي الامر في تحقيق العلتين الفرعيتين فيه لكنه لم يكن تلك المناسبة مؤثرة في منع الإعراب وكذلك اسم الفاعل فانه يناسب الفعل الماضي في وزنه موقوفا لكنه لم تكن مناسبة مؤثرة في منع الإعراب اه

فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا لصلاحيته استحقاق الإعراب بخلاف المصنف فانه عنده يكون معربا بعد التركيب وان لم يعرب بالقوة بل بالفعل من تحقيق اه مع المورد حصول

قوله مناسبة مؤثرة في منع الإعراب احتراز عن مناسبة الضعيف التي يتحقق بين غير المنصرف والماضي مثلا من حيث تحقق الفرعيتين م عبد الغفار

قوله مؤثرة وانما قيد بهذا القيد ليخرج غير المنصرف فانه يناسب مبنى الأصل لكن لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب لأنه يناسب بمطلق الفعل ومطلق الفعل غير مبنى الأصل من شرح كبرى

وجه المناسبة بين هؤلاء وبين المبني الأصل من حيث الاحتياج لأن هؤلاء يحتاج الى المشار اليه كما يحتاج الماضي والأمر الحاضر الى الفاعل وهو والى المتعلق

مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل وهذا

اخذ التركيب في تعريفه واما الوجود الاعراب بالفعل

في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب

الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند

الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل

لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر

الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالتتبع

منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو وكذا

ولا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود

من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه صادق على اسم مخصوص

كزيد فيعرف حينئذ انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل

فان اعتبر وجود الاعراب في كون الاسم
معربا يخرج عنه المعرب القاضي والعصى
فانه لا يوجد الاعراب بالفعل فيهما مع
انهما معربان ولهذا لم يعتبر وجود
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا

مثلا اذا وقف ونقل جاءني زيد بلا حركة وقطع
حركة زيد يقال لم يعرب الكلمة اي زيد وهي
معربة

قوله ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي
معربة لم يوجد على طريقة المص
معربة لانه لا يخلو من الاعراب
محققا او مقدرا وكانه اريد سلب
الاعراب بحسب الذات لان الذات الاعراب
متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب
بحسب المص الا انه على الثاني لا ينفع
ان ره فيما هو بصدده والاول انه دقيق
فلعل لا يليق بالنحاة عصام

قوله مما يختلف ليعرف آه وذلك لانك
اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي
ما اختلف اخره باختلاف العوامل وكل
معرب مما اختلف اخره باختلاف
العوامل فزيد مما اختلف باختلاف
العوامل لزم ان يكون الصغرى
علم النتيجة مقدمة والنتيجة
متاخرة عنها ابتداء
وبواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه

آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته مقدمة على معرفة

انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المقدمة ما

صلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب

ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره ليعرف انه

مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي

ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما

عرفه به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه

اى من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه

من حيث هو معرب ان يختلف آخره اى الحرف

الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف

آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف

اوصفة بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا

كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف

العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف

مايعمل البعض الآخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه فى العمل

لئلا ينتقض بقولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا

وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور مختلف

بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف

باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التميز اى يختلف

لفظ آخره وتقديره او على المصدرية اى يختلف اختلافا

لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى

زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما

فى قولك

في قولك جاءني فتىً ورأيت فتىً ومررت بفتىً فانّ

اصله فتيٌ وفتياً وفتيٍ انقلب الياء الفاً فصار الاعراب

تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري اعمّ من ان يكون

حقيقةً او حكماً كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا

جاءني احدُ رأيت احدَ ومررت باحدَ وقولنا رأيت

مسلمَين ومررت بمسلمَين مثنىً او مجموعاً فانّه قد

اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احد

حقيقة بل حكماً فانّ فتحة احدَ بعد الناصب

علامة النصب وبعد الجارّ علامة الجرّ

وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه

الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة

فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل

اذا ركب بعض الاسماء المعددة الغير المشابهة لمبنى

الاصل مع عامله ابتداء ولا يترتب عليه اختلاف

الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول الاعراب

العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف

حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد

فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن

هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا

الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اى

حركة او حرف اختلف آخره اى آخر المعرب

من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك

الحركة

الحركة او الحرف وحين يراد بماء الموصولة الحركة

او الحرف لا يراد العامل والمقتضى ولو ابقيت

على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله

لانه فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل

والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية

خرج عنه حركة نحو غلامى لانه معرب على

اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر

المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه

ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب

جمعا ومنعا لكن الضابط ان يبنيه على فائدة

وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى

المعتورة عليه وكانّه اراد هذا المعنى حيث

قال ليس هذا من تمام الحدّ لانّه خارج عن الحدّ

واللام فى ليدلّ متعلّقة بامر خارج عن الحدّ يعنى

وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانّه

بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلّق

بقوله اختلف آخره يعنى اختلف آخره ليدلّ الا

ختلاف او ما به الاختلاف على المعانى يعنى الفاعليّة

والمفعوليّة والاضافة المعتورة على صيغة اسم

الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى

الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه

اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد

على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع

واذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة

متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها

كذلك فوضع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل

الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث

يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل

الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى

والاعراب يدل على صفة ولا شك ان الصفة

متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا

متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا

اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او

رفع ونصب وجر زعا مل حاصلند فتح وضم وكسر ازء ملند فتح ضمه كسره جون بانا بود

كاه باعامل كهر سبب عاملند تمام

عربت معدته اذا فسدت على ان الهمزة للسلب فيكون

معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد الالتباس

بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم

ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلاثة

مختصة بالحركات والحروف والاعرابية ولا تطلق

على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسر

فانها مستعلة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات

الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية

اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشتمل الملحقات

بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة

كان او حرفا علم المفعولية اى كون الشيء مفعولا حقيقة

لا يقال رفع ونصب وجر انواع اعراب الاسم ... هذه الانواع الاعراب ليس رفع ... علامة ... الزمان ... الكلام مضاف محذوف تقديره بعض انواعه

او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا

علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا اليه

واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق

الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية

وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع

ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل

والنصب خفيف والمفاعيل كثير لانها خمسة فاعطى الخفيف

للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل

علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم

اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على الكلمة

المقتضية للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به

حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها ورايت

زيدًا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد

فجعل النصب علامة لها ومررت بزيد الباء عامل

اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة

لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى

ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر

المنصرف اى الاسم الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما

ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين

القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان

الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما

بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل

ان يكون

ان يكون بالحركات الثلثة وهو الاعراب فيها بالحركات

الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة

رفعا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة

الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية

بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية

فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت

برجل والقسم الثاني مثل جاءتني طلبة ورايت طلبة

ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون

بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه

قد علم بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا فان النصب

فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي

هو جمع المذكر السالم فان الكسر النصب فيه تابع
للجر كما سيجئ ذكره مثل جائني مسلمات ورأيت
مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة فيهما نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما
ستذكر نحو جائني احمد ورأيت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان
الحم قريب المرءة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها
وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء
الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف
لامه هاء اذا اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواوين

26

بالواوين اذا اصله ذوو و انما اضيف ذو الى الاسم الظاهر

دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس

فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف

نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل بكونها مكبرة اذ مصغرتها

معربة بالحركات نحو جاءني اخيّك ورايت اخيّك

ومررت باخيّك وموحدة اذ المثنى والجموع منها معرب

باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين

اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة

ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ

ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن

الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فحالها كسائر الأسماء المضافة اليها ولم يكتف فى هذا

الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها

الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الأسماء بالحروف

لأنهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف

ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك كيلا

يتوهم بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة

وانما اختاروا اسماء الستة لأن اعراب كل من المثنى

والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب اسمين وانما

اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى فى كون

معانيها منبئة عن تعدد ولوجود احرف صالح للاعراب

فى اواخرها حين الاعراب اسماعا بخلاف سائر الأسماء

المحذوفة

المحذوفة الأعجاز كيدٍ ودمٍ فانّه لم تسمع فيهما من

العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب

المثنّى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكر

لكونه في كلا مضافاً اي كون كلا وكلتا الى مضمر وانّما

قيّد بذلك لانّ كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار

معناه مثنّى فمن حيث لفظه يقتضي الاعراب بالحركات

ومن حيث معناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين

فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب

لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل

لكن يكون حركاته تقديرية لانّ آخره الف تسقط

بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين

ومررت بكلا الرجلين واذا أضيف الى المضمر الذي هو

الفرع دوعي جانب معناه الذي هو الفرع اعرب بالحروف

التي هي الفرع جائني كلاهما ومررت بكليهما فلذلك

قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنتان ثنتان

وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت

مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى

التثنية فالحق بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها

نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به

ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء

والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن

واحده مذكرا دلكن يجمع بالواو والنون وما الحق به

وهو اولو جمع

وهو الجمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي

نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون

جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرة

على ثلثين لانه ثلث مقادير العشرة واطلاق العشر ثلثين

على التسعة لانها ثلث مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس

البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة

ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما

جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف

لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب

وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك

الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعرابه كما انهما فرعان له

ليكون عرابهما

لأنّ الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة ولمّا

جعل إعرابهما بالحروف وكان حروف الإعراب ثلثة وإعرابهما

ستّة ثلثة للمثنّى وثلثة للجمع فلو جعل إعراب كلّ واحد

منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خصّ المثنّى

بها بقي الجموع بلا إعراب ولو خصّ الجموع بها بقي المثنّى بلا

إعراب فوزّعت عليهما بأن جعلوا الألف علامة الرفع

في المثنّى لأنّه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا

وضربا والواو علامته الرفع في الجموع لأنّه الضمير المرفوع

للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا إعرابهما بالياء

حال الجرّ على الأصل وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء

في التثنية لخفّة الفتحة وكثرة التثنية وكسروها

في الجموع لثقل الكثرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على

الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة

في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف

وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع

الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشار في نفسه

اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار

اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير

اى تقدير الاعراب فيما اى في الاسم المعرب الذي

تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره في لفظه

وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب

قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة

الذي في آخره ألف مقصورة سواء كانت موجودة

في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين

كعصًا بالتنوين فان الألف المقصورة في الصورتين غير

قابلة للحركة وكما في الاسم المضاف الى ياء المتكلم

نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة

لمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة

أخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه

من اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي

مطرد اي في الأحوال الثلاثة يعني كون المقتضي للاعراب

تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما

هو في جميع الأحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف

على قدر

على تعذرا اى تقديرا الاعراب فيما تعذر او فى الاسم

الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا

كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن

يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم

الذى فى آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة

بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى

رفعا وجرا اى فى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال

الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى

عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال

قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف

نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالالف

بالحركة دفعا بعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة

الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله

مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء

والسابق ساكن منهما فانقلبت الواو ياء وادغمت

الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع

التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا

بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن

حقيقتها فان الياء المدغمة فيها ياء وقد يكون الاعراب

بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث مثل جاءني القوم

ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط

حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين ولم يبق الاعرا

مبحث غير المنصرف

لفظا بل صار تقديريا والّلفظي اي الأعراب الملتفظ به

فيما عداه يعني فيما علا اي ماذكر مما تعذّر فيه الأعراب

او استثقل ولمّا ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير

المنصرف وكان غير المنصرف اقلّ من المنصرف فبعد معرفته

يعرف المنصرف على قياس الأعراب التقديري

واللّفظي عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علّتان

مؤثّرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه

اثرا كما سيجيء ذكره من علل تسع او علّة

واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلّة

الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلّتين بأنّ تأثير وحدها

تاثيرهما فهي اى علل التسع مجموع ما في هاتين البيتين

من الأمور التسعة لا كل واحدة منها يصح حتى يقال

لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحدة من هذه

الأمور وذلك المجموع عدل ووصف وتأنيث

ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم التركيب والعدل في عطف

هاتين العلتين من الواو الى قرب الحافظة على

الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن

الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منعوت

على انه حال اذا الحق ويمنع النون الصرف حالكونها

زائدة وقوله الفا على الظرف اعني من قبلها

او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه

لابهام

لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف مع أنها أيضًا زائدة

ولهذا يُعبّر عنهما بالألف والنون الزائدتين ولو جعل

الألف فاعلًا لقوله زائدة والظرف متعلقًا بالزيادة

وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما

في وصف الزيادة وتقدم الألف عليها في هذا

الوصف لفهم زيادتهما جميعًا وهذا كما إذا قلت

جاء زيد راكبًا من قبله أخوه فإنه يدل على اشتراكهما

في وصف الركوب وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف

وقوله وهذا القول تقريب يعني في العلل بصورة

النظم تقريب لها إلى الحفظ لأن حفظ النظم

أسهل أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة

قوله وأريد بزيادة الألف إلخ إلا أنه مع ذلك لا يجدي هذه الإرادة لأنه كما يحتمل أن يراد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الألف عليها في هذا الوصف يحتمل أن يراد منه تقدم الألف عليها في هذا الوصف مع عدم اشتراكهما فيه فتأمل فيه فإنه دقيق لا تطلع عليه إلا بعد فكر عميق داود

الحكاية مثل أحد بعد نقله إلى الأسمية كان له صورة الأداء ولذلك يزيد وليكرم

علة تمنع الصرف قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان

منها لا واحد او القول بانها تسعة تقريبي لها الى الصواب

لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال

بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها

تسعة تقريبي لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة

ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ما ذكر في

البيت فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة

مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي اداء زينب مثاله

للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي

وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب

وعمران مثال للالف والنون واحمد لوزن الفعل وحكمه اي

حكم غير المنصرف والأثر المترتب عليه من حيث اشتماله

على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة

فيه ولا تنوين وذلك لأن كل علة فرعية

فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه

الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة

الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى

اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص

بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة

التمكن وانما قلنا كل علة فرعية لأن العدل فرع

المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث

فرع المذكر لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف

فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في الكلام

العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان يخالطه لسان

اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف

والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع

وزن الاسم لان كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص

بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن

الاصلي فيجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا

او غير ضروري تصرفه اي جعله بحكم المنصرف

بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة

فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة فيه

منهما تقوم مقامهما او بادخال الكسر والتنوين لا يخرج

خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي

لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للصرف

اي لضرورة وزن الشعر او لرعاية قافية فانه

اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع موضع

صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه

عن السلاسة اما الاول فقوله صبت علي مصائب

لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني

فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته

يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم

الوزن ولكن يقع فيه انزحاف يخرجه عن السلاسة

كما يحكم به سليم الطبع فان قلت فاحتراز عن الزحاف ليس

بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز

عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه

ضرورى عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية

القافية فكما فى قوله سلام على خير الانام

وسيد حبيب الله العالمين محمد بشير ونذير هاشمى

مكرم عطوف رءوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد

لا يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حرف الروى

فى سائر الابيات الدال المكسورة واما التناسب اى ويجوز

صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف

لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم

وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا

حيث صرف سلاسلاً لتناسب المنصرف الذى

يليه اعنى اغلالاً فقوله سلاسلاً واغلالاً امثال جمع

الجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى

صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما

اى العلة الواحدة التى مقام العلتين من علل التسع

علتان مكررتان قامت كل واحد منهما مقام

علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة المنتهى

الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب

واساور واناعم او حكماً كالجموع الموافقة

لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات

كمساجد ومصابيح والثانى منها التانيث لكن

لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة

والممدودة اي كل واحدة منها كحبلى وحمراء لانهما

لازمتان للكلمة وضعا لا اتفاقا فانهما اصلا فلا يقال منهما

في حبلى حبل ولا حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث

آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست

لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين

المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية

مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر بمعنى

المفعول اي كون الاسم معدولا واخراجه اي خروج

الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته

التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم

عليها كالآخر

مبحث العدل

الفرق بين العدل والاشتقاق ان الخروج في العدل بحسب اللفظ وفي الاشتقاق بحسب اللفظ والمعنى جميعا منه

عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة

المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت

المشتقات كلها ولتبادر من خروجه عن صيغة

الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما

وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف

عند بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز

مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما

وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله

في صيغة اخرى اي مغائرة للاولى ولا يبعد ان

يعتبر مغائرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقع

كما كانت الاولى داخلة تحته عند التغيرات

36

القياسية واما الكثرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة

عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من

الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها

اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء

على اقوس وانيب على خلاف قياس من غير ان يجمعا

اولا على اقواس وانياب واخرج اقوس وانيب عنها

وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما

هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه

فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز البدل عن سائر

العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز بائس

بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى

ارتكاب التكلفات ويكم انه انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا

ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم

يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية

احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار

الا العدل اعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل في ناعل

عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل

وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين

احدهما وجود اصل للاسم المعدول ثانيهما اعتبار

اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون

اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة نوجد

دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل للمعدول عنه

فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا يوجد

دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل

باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقق

والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا

او مقدرا واما باعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل

لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فما هذا

قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل متحقق يدل

عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل

على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والا

صل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا

كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما

لفظا مكررا

جواب سؤال مقدر تقديره لو ان قائلا يقول قد ذكرتم انه لا بد في تحقق اسم معدول من امرين احدهما وجود الاصل والثاني اعتبار الاخراج عن ذلك الاصل وانه يوجد في بعض تلك الامثلة دليل على وجود الاصل وفي بعضها لا يوجد دليل سوى منع الصرف فما الدليل على اعتبار الاخراج عن ذلك الاصل فاجاب بقوله واما اعتبار ... تقدير جار محمود

لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في أحاد

وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف

وفيما وراها الى عشار ومعشر خلاف والصواب

مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث او اخواتهما

العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت

في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار

فيما وضعا له قوله واخر جمع اخرى مؤنث آخر افعل

اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى

معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام

او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد

منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول

عما فيه اللام اى عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما

ذكر معه من اى عن آخر من وانما لم يذهب احد الى

تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة

آخر الى مثلها نحو جئ وقبل وبعد ويا تيم تيم عدى

وليس فى آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا

عن واحد الآخر وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك

كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مونث افعل ان كانت

صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسماء

ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحرا

وات فان اصلها اما جمع او جماعى او جماوات فاذا

اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين

لانها توجب التنوين

والبناء والاضافة

الى مثلها مثل ويا تيم تيم عدى

فيها العدل

قوله كيف ولو اعتبر جمعها يعني اقوب وانيبا لو كان مخرجين من اقوس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما
ان جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجمع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول
اذ الجمع ليس الا مغيرا لواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ عبد الغفور

فيها العدل التحقيقي و الآخر الصفة الأصلية وان

صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما في

اجمع واخواتها احد السببين وزن الفعل والآخر

الصفة الأصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع

الشاذة كأينب وأقوس فانه لم يعتبر خروجها

عما هو القياس فيهما كالأنياب والأقواس

ولو اعتبر جمعها فلا شذوذ في هذه الجمعية و

قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ

في اي يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق

بين الشاذ والمعدول اذ تقديرا اي خروجا كائنا

عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديمه وفرضه

منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما
وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار
العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجود
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل
عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة
واراد ببابهما كل ما هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا
العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام
المؤنثة مثل حضار وطار فانهما مبنيان على الكسر
وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسبب

لا يوجب

لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب

البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء

اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا

له على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين

لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه

انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا

يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام

فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف

وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون

مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين

منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها

غير منصرف ولا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل

ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا

على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سوا

كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع

لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي الحمرة او بحسب الاستعمال

مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لرتبة

من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد

تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه

لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات

لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية

وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال للاصل بحسب

الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي

لا ما له لا العرض لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله

شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف

ان يكون وصفا في الأصل الذي هو الوضع بان

بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه بعد الوضع في الا

سواء بقي على الوصفية الأصلية او زالت عنه

فلا تضره بان يخرجه عن السببية منع الصرف

الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى

الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج

في الدلالة عليه الى قرينة كما اسود كان

موضوعا للكلام الذي فيه سواد ثم كثر استعماله في اللحية السوداء

بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة المذكور من اشتراط

فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية

وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع

في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم

مضرة الغلبة اسود وادهم حيث صار اسمين

للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها

سواد وبياض وادهم حيث صار اسماً للقيد

من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه

الاسماء

الأسماء وإن خرجت من الوصفية لغلبة الاسمية

لكنها بحسب أصل الوضع أوصاف لم تهجر استعمالها

في معانيها الأصلية ليضر بالكلية فالمانع من الصرف

في هذه الأسماء الصفة الأصلية ووزن الفعل وأما

عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكال

في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال

وضُعِّف منع أفعى اسمًا للحية على زعم وصفية لتوهم

اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع

أجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه

من الجدل بمعنى القوة وأخيل للطائر أي لطائر ذي خيلان جمع خال

على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف

منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها
أوصافا أصلية فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الأصل ولا في الحال مع أن الأصل في الاسم
الصرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء
لا بالألف فإنه لا يشترط له شرطه في سببية
منع الصرف العلمية أي علمية الاسم
المؤنث ليصير التأنيث لازما لأن الأعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان ولأن
العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك
أي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية

فيه

فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي

بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي

شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط

آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثير

اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي

في منع الصرف احد امور الثلثة زيادة

على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة

مثل زينب او تحرك الحرف الأوسط من حروفها

الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور

وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث

المعنوي احد الأمور الثلثة ليخرج الكلمة

شر مجتنظر فرمکاک ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي

بثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الأولين
ظاهر وكذا العجمة لأن لسان العجمة ثقيل على العرب
فهند يجوز صرفه نظراً الى انتفاء شرط تحتم تاثير
التأنيث المعنوى اعنى احد الأمور الثلثة ويجوز
عدم صرفه نظراً الى وجود سببين فيه وزينب
علماً للمؤنث وسقر علماً لطبقة من طبقات النار
وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها أما زينب
فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط
تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة وأما سقر
فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط
تحتم تأثيره وهو متحرك الأوسط وأما

ماه وجور

واما ماه وجور فالعلمية والتأنيث المعنوي

مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمي به

اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في شيخ

منع الصرف الزيادة على الثلثة لأن حرف الرابع

في حكم تاء التأنيث تام مقامها فقدم وهو

مؤنث سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا

سمي به رجل منصرف لأن التأنيث الأصل

زال بالعلمية لمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه

والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب

وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه

الجنسي اذا اسمي به رجل يمتنع صرفها

لأنه وان زال التأنيث بعلمية للمذكر فالحرف الرابع

قائم مقامه بدليل أنه صغر قدم ظهر التاء المقدر كما

يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف

عقرب فإنه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار

التاء لأن الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا

سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث تحكمي

المعرفة اى التعريف لأن سبب منع الصرف

هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها

اى شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون

علمية اى تكون هذا النوع من جنس التعريف

على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة

الى العلم

الا العلم بأن يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون اليا

للنسبية وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان

تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات

ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف

باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما

سيجئ فلا تصور كونه سببا لمنع الصرف

فلم يبق الا التعريف العلمية وانما جعل المعرفة

سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية

سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف

للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة

وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب وتأثيرها

في منع الصرف شرطان وشرطها الأول ان
أن تكون علمية اى منسوبة الى
العلم فى اللغة العجمية بأن تكون متحققة فى ضمن
العلم فى العجم حقيقة كابراهيم اوحكما بأن ينقله
العرب من لغة العجمة الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم
اسم جنس بمعنى جيد سمى به احد
رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه
العرب فكأنه كان علما فى لغة العجمة وانما
جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم
فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا
لمنع الصرف

لمنع الصرف فعلى هذا الوسطى مثل الجام لا يمتنع صرفه

لعدم علمية في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين

تحرك الحرف الاوسط وزيادة على الثلثة اي ثلثة

الألف واللام عوض عن المضاف اليه

احرف لئلا تعارض الخفة ثقل احد السببين

فنوح منصرف وهذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني

فانصراف نوح انما هو انتفاء الشرط الثاني وهذا

هذا ان المشروطان

اختار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي

فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه

فله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات

نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط

وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور

مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين
لئلا يقاوم سكون احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال
وشتر وهو اسم قلعة بديار بكر وابراهيم
ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر
تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة
واما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو
نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع

على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء

عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد

وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط

لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه

قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب

من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي

وهود قبل اسمعيل فيا بذكى فكان كنوح الجمع

وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اى

شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع

وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا

وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان اوثلثة

احرف اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع
التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى
بتكسيرها التغير للصيغة فاما جمع السلامة لا تغير
الصيغة ~~فاما جمع السلامة~~ فيجوز ان يجمع جمع السلامة
كما جمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط ذلك لتكون
صيغة مصونة عن قبول التغير فتوثر بتغيرها منقلبة
عن التاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء
التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا
يرد فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء

اراد اذا كان كذلك يعني مصونا عن قبول التغير [illegible] فتوثر اي تاثير لكونه صيغة منتهى الجموع والسلام
تاريخ در چهارم ربيع الاول در شب جمعه سنه در حجره آخوند ملا [illegible] ١٢٦٥

لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد

كقرازنة فإنها على زنة كراهية وطواعية

بمعنى الكراهة وطاعة فيدخل في قوة

جمعية فتورد ولا حاجة الى الاخراج نحو مدائني

فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في

وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر خلا ف

فرازنة فإنها جمع فرزين وفرزان بكسر الفاء

فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين

احدهما مايكون بغيرها وثانيهما مايكون بها

فاما ماكان بغيرها فمتنع صرفه لوجود شرط

تأثيرها كمساجد مثال لما بعد حرفه الفه حرفان

ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها

ساكن واما نحو فرازنة وامثاله تماهي على صيغة

~~ساكن واما نحو فرازنة وامثاله تماهي على صيغة~~

منتهى الجموع مع الهاء فتنصرف لفوات

شرط تاثير الجمعية وهي كونها بلا هاء و

علما الضبع جواب سؤال تقديره ان حضار

علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما

ان اسامه علم جنس للاسد فلا جمعية

فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من

اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي

ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف فتقييد

للجمعية

[illegible]

الجواب

الجواب ان حضاجر علما للضبع

غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية

الأصلية لأنه منقول عن الجمع فانه كان في

في الأصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به

الضبع مبالغة في عظم بطنها فكأن كل واحد منها

جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه

هو الجمعية الأصلية فان قلت لا حاجة

في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الأصلية فان

فيه علتين العلمية والتأنيث لأن الضبع

هي انثى الضبعان قلنا علمية غير موثقة والا

لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم

لأنه علم الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا

وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية

الأصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه

أن يكون في الأصل كما يقال في الوصف لئلا يتوهم
ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة
وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الأمر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
بجعل الجماعة من ان يكون في الحال او في الأصل فما
تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثيرة لا جمعية فيه لا في الحال ولا
في الأصل فأجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه
ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الأكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة
الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم
اعجمي ليس الجمع لا في الحال ولا في الأصل لكنه حمل في منع

الصرف

الصرف على موازنه اى على ما يوزنه من الجموع
العربية كأناعيم ومصابيح فانه فى حكمها من
حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة
لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير
اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب على الاسباب
التسعة وهو يحمل على الوازن وقيل هو اسم
عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا
وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم
على ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر حفظا لهذا القاعدة انه جمع سروالة فكانه
سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل

لعدم تحقق جمعية تحقيقا والأصل في الأسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى

التفصي عنه ونحو جوارٍ اى كل جمع منقوص على فواعل

يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعي وفاعه جرا اى

في حالتي الرفع والجر كقاضٍ اى حكمه حكم قاضٍ بحسب الصورة

في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول

جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء

متحركة مفتوحة نحو رايت جوارى فلا اشكال في حالة

النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع

بخلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه

فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه

تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم

على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها

فاصل جوارٍ في قولك جاءني جوارٍ جوارىٌ بالضم والتنوين

بناء على

بناء على أن الأصل في الاسم الصرف فبني الإعلال

على ما هو الأصل ثم أسقطت الضمة للثقل والياء

لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام

فاسبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الإعلال

أيضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك وذهب بعضهم

الى أنه بعد

الإعلال غير منصرف لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى

الجموع لأن المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا الاجر

الإعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض

لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة

او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس

حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات

الياء في حالة كما تقول الجر كما في حالة النصب تقول

مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء

هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال

فانه يكون مفتوحة في حالة الجر والفتح حقيقة

فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري

بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها

التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار

جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف

اللغة المشهورة فيه الاعلال في الحالتين

كما عرفت التركيب وهو صيرورة الكلمتين او الكثر

كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري

على شرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له تركب

قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة

لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه

فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع

الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على

على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا

مبحث التركيب

فانها

فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها

قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها

على قصة غريبة فلو اليهما التغير يمكن ان يفوت

تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات

فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام

المعربات فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا

متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه

ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين

قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل

المبنيات واما الاعلام المشتملة على اسناد

فلم يذكرها هنا لبنائها اصلا فلذلك احتاج الى

اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة وهو مركب من بعل

وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة

مبحث الألف والنون

جعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة
إضافية أو إسنادية أو غيرها الألف والنون المزيدتان
من أسباب منع الصرف فتسميتان مزيدتين
لأنهما من الحروف الزوايد وتسميتان مضارعتين
لمضارعتهما لألفي التأنيث في منع دخول تاء
التأنيث عليهما في الجملة فإن سببيتهما
لمنع الصرف إما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد
عليه وإما مشابهتهما لألفي التأنيث والراجح هو
القول الثاني ثم إنهما إن كانا في اسم جاز نعني
به ما يقابل الصفة فإن الاسم المقابل للفعل و
الحرف إما أن لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة
من الصفات كرجل وفرس أو يدل كأحمر وضارب
ومضروب فالأول يسمى اسماً والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور هيهنا هو هذا المعنى

لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى

شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد

الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك

الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا

لزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق

مشابهتها بالفى التانيث كمر ان او كانا فى صفة

فانتفاء فعلانة اى ان كان الف والنون فى صفة

فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء على

التانيث عليه لبقى مشابهتها لالفى التانيث

حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان

مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى

كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتها

لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل

المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف

اوغير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر او لا مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف بدون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين

فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى اذا كان ندمان من الندم بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن الفعل يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة

العربية بالفعل بحيث انه لا يوجد في الاسم الا منقول

من الفعل كشمّر علي صيغة الفعل الماضي المعلوم من

التشمير فانه نقل من هذه الصيغة الفعل وجعل

علماً للفرس وكذلك بذّر بالذال المعجمة وعثّر لموضع وخضّم

رجل افعال نقلت الي الاسمية واما نحو بقّم اسما

لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علما للموضع بالشام

فهو من الاسماء العجمية المنقولة الي العربية فلا

يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضُرب البناء للمفعول

اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن

الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فان البناء للفاعل

غير مختص بالفعل ولم يذهب الي المنحرفة الا بعض

النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اى اول

وزن الفعل او اول ما كان علي وزن الفعل زيادة اى

زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل

اى ما لكون وزن الفعل او ما كانت على وزن الفعل

غير قابل للتاء لأنه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاص

بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء

قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لأجله

يطلق اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء

به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجى

التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف

الاصلى الذى لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار

غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اى ومن

اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف

لوجود الزيادة المذكورة مع عدم التاء وانصرف

يعمل بقبوله التاء لمجى يعملة للناقة القوية على العمل والسير

والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير

منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف اما

بالسببية

بالسببية المحضة أو مع شرطها السبب آخر

واحترز بذلك عما تجامع ألفي التأنيث أو صيغة

منتهى الجموع فإن كل واحد منهما كاف في منع الصرف

ولا تأثير فيه للعلمية إذا نكر بأن يأول العلم بواحد

من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت

زيدا آخر فإنه أريد به المسمى بزيد أو يجعل عبارة

عن الوصف المشتهر صاحبه به مثل قولهم لكل

فرعون موسى أي لكل مبطل محق وصرف لما تبين أي

ظهر حين بين أسباب منع الصرف وشرائطها

فيما سبق من أنها أي العلمية لا تجامع مؤثرة

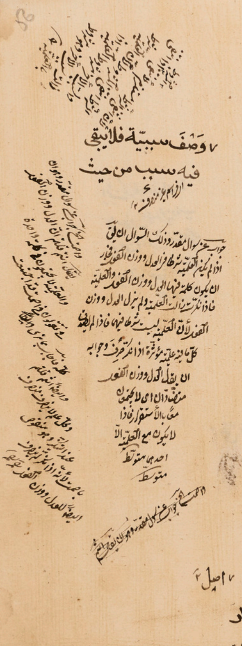
إلا مع ما أي السبب الذي هي أي العلمية شرط

شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا

أو معنى والعجمة والتركيب والألف والنون المزيدتين

في الاسم فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة

مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء
مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير
ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست
العلمية شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون
معها اي لا يوجد شيء من الامر الذي بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد
اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه
سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط
فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه تنتفي



احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب

الآخر المشروطة بالعلمية من حيث هو سبب

سبب او على سبب واحد فيما هي ليست

شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد

قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين

علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه

فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجي

بضمتين فاذا جاء بكسرتين علم انه معدول

عنه والجواب انه امر غير متحقق فيها لجواز

وجود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان

التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا

لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم

ان مجرد وجود محقق لا يكفي في اعتبار العدل

التحقيق بدون اقتضاء منع الصرف اياه و اعتبار

واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الأصل وهيهنا
لا يقتضيه لوجود السببين في اصحت وراء العدل
وهما العلمية والتأنيث المعنوي ثم انه اشار الى
استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الأخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
فلما كان قول التلميذ اظهر مع موافقة لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الأستاد وان كان
غير مستحسن تشبيها ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا
نكر والمراد بنحو احمر كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهرا غير خفي فيدخل سكران وامثاله ويخرج
عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند
التنكر بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل
العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد

احمر بكرتين على القاعدة
غير منصرف ... ...
... ...
... ...
... ...

على

عن من

عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالا

تفاق لضعف مع الوصفية فيه حتى صار افعل اسما

وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى

الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار اللوصفية

الأصلية اى انما خالف سيبويه الأخفش لأجل

اعتباره الوصفية الأصلية بعد التنكير فانه لما زالت

العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية

فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الأصلية وسبب

آخر كوزن الفعل والألف والنون المزيدتين فان قلت

كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث

على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف

القياس اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها

اسود وادهم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه

بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما

امتناع

شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض
وفيها شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها
قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
والالف والنون وهذا القول اظهر فلما اعتبر سيبويه
الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه
ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو احمر
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه
المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما

ان يعتبرها

ان يعتبر هاهنا في باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما
يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اعتبر الوصفية
الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فانه
قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الزايلة والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين
قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد
آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع

متضادين لكنه شبيه به فاعتبادها معا
غير مستحسن وجميع الباب اى جميع باب غير
منصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه
والاضافة اى اضافة الى غيره ينجر اى يصير مجرورا
بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف
بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا
بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه
الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى
انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان
لمشابهته الفعل فلما ضعف هذه المشابهة
بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام والا
ضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله
الذى هو الصرف فى حال الكسر دون التنوين

لانه

لأنه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من فرق

لأنه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف

بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو

تبعية التنوين وحيث ضعف مشابهة الفعل

لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو

الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه

من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا

باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف

وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان

ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت

العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان

لم يكن شرطا كما في احمد زالت احدهما وان لم يكن هناك

علمية ظاهرا بقيت العلتان على حالهما وهذا القول

انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات

المنصب

جمع المرفوع لا المرفوعة لأنّ موصوفه الأسم وهو

مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر

الذى لا يعقل كالصافنات للمذكور من

الخيل وجمالات وسجلات اى ضخمات وكالأيام الخاليات

وهو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لأنّ التعريف

انما يكون للماهية لا للأفراد ما اشتمل اى اسم اشتمل

على علم الفاعلية اى علامة كون الأسم فاعلا وهى

الضمة والواو والألف والمراد بأشتمل الأسم عليها

ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك

انّ الأسم موصوف بالرفع المحلى فرفعه انه

فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا

وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو بحث مثلا عن

الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فيه اى من

المرفوعات او ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل

وانما

وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه

جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله

اقوى من عامل المبتدء وقيل اصل المرفوعات

المبتدء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه

وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل

حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل

فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل

ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل

قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل

وكذا الامر في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها

او شبهه اى ما يشبهه اى في العمل وانما قال ليتناول

فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى

الفعل اوشبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز

به عن نحو زيد ضرب لانه اسند اليه الفعل الا انه

الاسناد الى الضمير شيئى اسناده اليه لكنه مؤخر

عنه والمراد عنه تقديمه عليه وجوبا بنحو عنه

المبتدء المقدم عليه خبره نحو كرم من يكرمك

فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدء

نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب

تقديم نوعه وليس نوع الخبر ما يجب تقديمه بخلاف

نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى

اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل اوشبهه به

اى بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة

المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة

المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما

يسم فاعله

يسم فاعله كزيد في زيد ضُرب على صيغة المجهول ولا

حتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم

يجعله داخلا في الفاعل كالمص وعلى مذهب جعله

داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد

بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال

لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه وهذا

مثال لما اسند اليه شبه الفعل والأصل في الفاعل

اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع

ان يلي الفعل المسند اليه ان يكون بعده من غير

ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لأنه كالجزء

من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك

اسكان اللام في ضربت لأنه لدفع توالي اربع حركات

فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الأصل الذي

يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز

جاء ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد

رتبة فلا يلزم اضمار قبل الذكر مطلقا فقط وذلك

وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد

لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك

غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما

في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم

جزاء الكلاب العاديات وقد فعل واجيب عنه بانه

للضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام

وبانه لانسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر

الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا

انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية

المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم

ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره

في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما

لا بالوضع

لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء

انه قرينة دالة عليه فلا يرد علينا ان ذكر الاعراب

مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية

نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى

يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا

كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه

بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض

بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل

بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم

والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها

نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اى يجب تقديم

الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة

انتفاء الاعراب لفظا والقرينة فللتحرز عن الالتباس

واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة

الا تصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد
الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ضرب زيد ما
الا عمرا انحصار الضاربية زيد في عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في ضاربية زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا بشخص آخر فلو انقلب احدهما
بالآخر انقلب الحصر وانما قلنا بشرط توسطها بينهما
في صورة التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الانفصال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب
الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه يستحسن
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد
احدا الا

احد الامرين فانه يفيد انحصار صفة كل واحد منهما
في الآخر وهو خلاف المقصود ايضًا واما وجوب تقديمه
عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الّا فلان الحصر
هيهنا في الجزء الآخر فلو اخّر الفاعل انقلب المعنى قطعًا
واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب
زيدًا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الّا المتوسط بينهما
في صورة رتبتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرًا
الّا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفًا او وقع
الفاعل بعد معناها اى معنى الّا نحو انما ضرب عمرًا
زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرًا متصلًا
بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصلًا به نحو ضربك
زيد وجب تأخيره اى تأخير الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور اما في اتصال ضمير المفعول به
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة واما في صورة

يعنى مقصود آنست كه
درميان زيد وعمرو است
بواسطه الا انتها اينكه
اخذ احد بشد زده ايد
اينهم خلاف مقصود است

خواهم بزلف یار کنم القدر ركفه ٤٤ گر عكس او سفیدی چشم شود سیاه ٤٤ شب تا بروز حسرت زلف سیاه او ٤٤ بیچیده بر گلوی دلم چون کمند آه ٤٤

ووقوع الفاعل بعد الا او معناها لئلا ينقلب

الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا

متصلا والفاعل غير متصلا والفاعل غير متصل

فلمنافات الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل

الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا

كان ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل

نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل

لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا

جائزا في مثل قولك زيدا اى فيما كان جوابا لسوال

محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام

فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد

ويجوز ان يقال قام زيد بذكره واثا لتقدير الفعل دون

الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل

يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف

اولى

أولى وكذا لحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً

لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد

ابن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع

على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز

ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع

بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما

على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب

يزيد وليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع

اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء

لأنه كان ظهير اللجأ والأذلة وآخر البيت

ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل

من غير وسيلة والإطاحة الإهلاك والطوائح

جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة

ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني يسئله

٤٤ كن محض عنايت وكرم طاهر ارلح ٤٤ رأنبما سبوح حمد اربعو ٤٤

ايضًا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات مالهم وهو مما يتوصل به الى تحصيل المال
لانه كان معطى للسائلين بغير وسيلة وقد
يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه
وجوبًا اى حذفًا واجبًا في مثل وان احد من المشركين
استجارك في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع
الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق
المفسر مفسرًا بل صار حشوًا بخلاف المفسر الذى
فيه الابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه
وبين المفسر كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير
الاية وان استجارك احد من المشركين استجار
فاحد فاعل فعل محذوف وجوبًا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه
لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز

ان يكون

٢ فيهما

نالهٔ از نیرش ملکنم ای دل که حکم ام وداع یک نگاهش صد وداع در دو جان میکند جمع س ز دل بو جمعیت زلفین تو

ان يكون احدهم مرفوعًا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بدّ

له من فعل وقد يحذف اى الفعل والفاعل معًا دون الفاعل وحده في

مثل نعم جوابًا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم

في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال ولا واجب لعدم قيام ما يؤدّي

مؤدّاه في مقامه كالمفسّر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدّر بجملة

الفعلية لا الاسمية بأن يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقًا للسؤال في

كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير

الفعل ايضًا نحو زيد معط ومكرم عمرًا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على

الفعل لأصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من

فعلين اقتصارًا على اقل مراتب التنازع وهي الاثنان ظاهرًا اى اسمًا

ظاهرًا واقعًا بعدهما اى بعد الفعلين اذ لو تقدم عليهما او توسط بينهما

كان معمولًا للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال

التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصلح ان يكون

هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولًا لكل واحد منهما على البدل فقد

داد از نار صبا کو را بر تزان میکند   بس که الفت با غمش دارد دل محزون من   هر کجا بیند غمی در سینه پنهان میکند

لا يتصوّر تنازعهما في الضمير المتصل لأنّ المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل
الثاني وهو مع كونه متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً للأول
كما واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب و اكرم الا انا فيه تنازع
لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الأول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف والحرف لا يتم
اضمارها ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل
فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعمل
معاً واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان
يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان متفقين في اقتضا
في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما

في الفاعلية

قوله ليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع المذكور لأنه تنازع في اسم ظاهر واحد كما يدل عليه ظاهر وتنبيه عبد الغفور ١٥ من الموسوم بحصول المراد

في الفاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر والمفعولية وذلك يكون
على جهتين احدهما ان يكون متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرواً يقتضي كل منهما فاعلية
وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع بل هو
اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد
الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء
الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً وانما
لم يورد مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة نحو ضربني وضربت زيداً

باخذ الفعل الاول من المثال الاول واخذ الفعل الاول ايضاً من المثال الثاني ...

رباعی

دل که رنجیده از کسی خرسند کردن مشکل است شیشهٔ بشکسته را پیوند کردن مشکل است

واكرمني واكرمتُ زيدًا وضربني واكرمتُ زيدًا واكرمني
وضربتُ زيدًا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعًا
فاختار النحاة البصريون إعمال الفعل الثاني لقربه
مع تجويز إعمال الأول ويختار النحاة الكوفيون الأول
أعني إعمال الأول مع تجويز إعمال لسبقه وللاحتراز
عن الإضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو
مذهب البصريين وبدأ به لأنه المذهب المختار والأ
كثر استعمالاً اضمرت الفاعل في الفعل الأول اذا اقتضى الفاعل
لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم
التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اى على موافقه افرادًا وتثنية
وجمعًا مذكرًا ومؤنثًا لأنه مرجع الضمير والضمير يجب ان
يكون موافقًا للمرجع في هذه الأمور دون الحذف
لأنه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سدّ شيء مسدّه

خلافًا

خلافاً للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند
الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز اعمال
الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على
تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرت فان اقتضى المفعول حذفته وان شئت
تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل
روي عنه تشريك الرافعين او اضمار بعد الظاهر
كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد
هو وضربني واكرمت زيداً هو ورواية التي غير

مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار

ولو ذكر وعلى الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان يستغنى

عنه والا اى وان لم يكن يستغنى عنه اظهرته اى المفعول

نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف

احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار

قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار

الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه

نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني

واضمرت الفاعل في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه

رتبة فلا محذور فيه حيث لا حذف للفاعل ولا الاضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت

المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار

ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول

الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى

لفظ زيد

لانه يرجح بان المذهب المختار وهو مذهب الكوفيين لا يضر مع ان الطائفتين متفقون على الاختيار

فاذا قلت ضربني واكرمت زيدا يتوهم ان المراد زيد او غيره فاذا اضمر يكون الضمير راجعا الى زيد فاذا يرفع الابهام

اصله حسبني وحسبت الزيدان منطلقا فوقع التنازع بين الفعلين في الزيدان
ومنطلق معا فرجعنا للفعل الاول اعني حسبني فوقع الزيدان فاعلا له
واظهر المفعولان اعني هما ومنطلقين للفعل الثاني هو

لفظا متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا
ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول الخبر ومن الحذف
كما هو قول الغير الخبر فيظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف ولا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل
حسبني وجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واعمل
المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا الى
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين
الفعلين في المفعول الثاني لان الاول فعل يقتضي مفعولا

ع لو حرف الشرط يدل على امتناع الشيء الثاني لامتناع الأول أن حرف من حروف المشبهة بالفعل ما مصدرية مع ما بعدها في تقدير أي لو أني أسعى والمصدر
اسم أن لأدنى معيشة كلام اضافي في محل الرفع خبر أن كفاني فعل ها ومفعول قليل فاعل الواو للعطف لم أطلب عطف على كفاني لم الطلب جازم ومجزوم
... وفاعله مستتر لم الطلب أنا ومفعوله محذوف تقديره ولم أطلب الحجة من المال جار مجرور متعلق بقليل حد الا ... بيمان

مفرد أو الثاني مثنى فلا يتوجهان إلى أمر واحد
فلا تنازع فيه ولما استدل الكوفيون على أولوية
الأعمال الأول بقول امرء القيس ولو أنما أسعى لأدنى
معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال حيث
قالوا قد توجه الفعلان أعني كفاني ولم أطلب
إلى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الأول رفعه
للفاعلية والثاني نصبه للمفعولية وامرء القيس
الذي هو أفصح من شعراء العرب أعمل الأول فلو
لم يكن أعمال الفعل الأول أولى لما اختاره
أولا أقل يساوي الأعمالين فأجاب المصنف عن طرف
البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم أطلب
قليل من المال ليس منه أي من باب التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم أطلب
قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لأدنى
معيشة

معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه
المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان
يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الكثير والمجد
كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى
لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي وحق يستقيم
المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفي قليل من المال
ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله
وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل
سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله
اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته

كونه فاعلا الفعل متعلق به وانيم هو اى المفعول
مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه
اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله ان حذف
فاعله واقيم مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان يغير
صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول او يفعل اى الى
المضارع المجهول فيتنا ولمثل افعل واستفعل
ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة
المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى مفعولى
من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم
كونه مسندا او مسندا اليه معا مع كون كل
من الاسنادين تاما بخلاف اعطى ضرب زيد لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى
نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا من باب

من باب علمت في كونه مسندا والمفعول بلا لام

لأن النصب فيه مشعر بالعلية فلو سند الفعل

اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع

اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك

اي كل من المفعول له معه كذلك اي كالمفعول

الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما

لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما

المفعول معه فلأنه لا يجوز اقامته مقام الفاعل

مع الواو التي اصلها للعطف اذ هي دليل الانفصال والفاعل

كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا

مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع

من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين

اي المفعول به اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة

شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب

مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله

بلا مضروب بخلاف سائر الفاعيل فانها ليست بهذه

الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل

يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضرباً شديداً

مع نعت للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب

بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل

بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره

جار ومجرور والجار والمجرور وشبهه بالفاعيل اقيم مقام مثلها

فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم يوجد فى الكلام

المفعول به فالجميع اى جميع ماسوى المفعول به سواء

في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب

اعطيت اى الفعل المتعدى الى المفعولين ثانيهما غير

الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى

لانه فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى

آخذ نحو

آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا

وذلك عند الأمن من اللبس واما عند عدمه فيجب

اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها المبتدأ

والخبر وفي بعض النسخ ومنه اى ومن جملة المرفوعات

او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد

للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما

في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا

ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية

اى التى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به

عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان

اراد بالعامل اللفظى ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج

عنه بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به

عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما

لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة

كضارب ومضروب وحسن ا وجابه مجراها كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والالف الاستفهام ونحو
كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها
من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبرا خبرا عن نحن
لزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله باجنبي بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء وافقة الظاهر او ما يجري مجراه
وهو ضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت
عن الهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان
رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز
تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتداء
وقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت

الذي هو منكم باجنبي
وهو عني جابي اضعف

الصفة الواقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام

اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد

واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان

او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فان ما بعدها ليس الا

خبرا وجاز الامران كون الصفة مبتدأ وبعدها

فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة

خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها

اقائمان الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ

وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان وتعين

حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثا

لثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو

المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان

الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب

زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه

صفة المذكورة وما قائم الزيدان

وهم مسند

بخلاف نحو يضرب زيد

ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز

به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه

لا مسند به المنافي للصفة المذكورة في تعريف المبتدا

واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا وذلك ان يقع

المراد بالمسند به المسند به الى المبتدا او يحمل

الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين

يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المنافي

للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا

والخبر هو الابتدا اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية

ليسند اليه شيء او يسند الى شيء فنفس الابتدا

عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما

عند غيرهم فقال بعضهم الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا

في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل

في الاخر وعلى هذا لا يكون مجردين عن العوامل اللفظية

واصل

واصل المبتداء اى ما ينبغى ان يكون المبتداء عليه ان لم

يمنع مانع التقديم على الخبر لان المبتداء ذات والخبر

حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن

ثم اى ومن اجل ان الاصل فى المبتداء التقديم لفظا

جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى

زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم

وامتنع قولهم صاحبها فى الدار بعود الضمير

الى الدار وهو فى حيز الذى اصله التاخير

فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو

غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان

الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة

معنا معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى

الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه

لا يقع نكرة على الاطلاق بل تخصصت تلك النكرة

بوجه مّا من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فيقرب من المعرفة مثل قولك تم ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ
من مشركٍ فانّ العبد متناول للمؤمن والكافر
وحيث وُصف بالمؤمن مخصص بالصفة فجعل العبد
مبتدا، وخير خبره ومثل قولك ارجلٌ في الدار
ام امراة فانّ المتكلم بهذا الكلام يعلم انّ احدهما في
الدار فيسئل من المخاطب عن تعيينه فكانه قال اىّ
من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين
فيها فكلّ واحد منهما تختص بهذه الصفة
فجعل رجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل ما احدٌ خيرٌ
منك فانّ النكرة وقعت في حيّز النفي فافادت عموم
الافراد وشمولها فتعيّنت وتخصّصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرةٌ خيرٌ من جرادة ومثل قو

٧٤

شرّ اهرّ ذا ناب لتخصصه بما يختص به الفاعل الشبيه
به اذ يستعمل في موضع ما اهرّ ذا ناب الا شرّ وما
يختص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما بذكر
بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو
في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان الهرّ للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كان
اذا كان الجائي حبيبا وقد يكون شرا مثلا كما اذا كان
الجائي عدوا والهرّ له بنباح غير معتاد يتشأم به
يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير
فمعناه شرّ لا خير اهرّ ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون معناه شرّ
عظيم لا حقير اهرّ ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي
ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل

لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر
بعده موصوف بصحة استقرار فى الدار فهو فى قوة
التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه
بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك
فحذف الفعل وعدل عن النصب الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامى اى سلام من قبلى
عليك وهذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال
بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكروه من المخصصات التى
يحتاج فى توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا
يجوز ان يقال رجل قائم لعدم الفائدة وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما

سبق محرضا

سبق مختصًا بالمفرد لكونه قسمًا من الاسم فلم
يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ
قد يقع جملة ايضًا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر
الظرفية والشرطية لانهما راجعة الى الفعلية سواء
كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضى
الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ
من عايد ليرتبطابه وذلك العايد اما ضمير كما في
المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل
زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما
الحاقة وكون الخبر تفسيرًا للمبتدأ نحو قل هو الله
احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرًا وقيام
قرينة نحو البر الكر بستين درهمًا والسمن منوان
بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان

نعم الرجل زيد جملة زيد مبتدأ نعم فعل الرجل فاعل جملة
خبر او مبتدأ الخبر مقدم وبا ايكه نعم الرجل او خبر
مبتدأ
راجع به رجل زيد خبر

الله احد جملة خبر اقا ... الله احد عبارة ...

بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع

ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان

او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون

على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول بجملة

بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير

جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما

هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير

حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لابد

له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل

فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل

انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتدا التقديم

وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه

بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام

اى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب

مذهب البصريين
فى الدار زيد
جملة خبر مقدم
مذهب الكوفيين
فى الدار حاصل زيد
خبر مقدم مفرد

على صحته

ح تقديمه حفظاً لصدارته مثل من ابوك فان من
مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره
وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره
الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام
او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين
فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون
احدهما مبتداء والآخر خبراً نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين فى اصل التخصيص للنفى قدمه
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه
ايضاً مثل افضل منى افضل منك دفعاً للاشتباه
او كان الخبر فعلاً له اى للمبتداء احترازاً عما لا يكون
فعلاً له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه

نقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر
وهذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا واما
فى الصورة الاخرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا
كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان
مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما
والزيدون قاموا قاما الزيدون يحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء
به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز
كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر
المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كانت بحسب
الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى

الزيدان قاموا

وجب له

له صدر الكلام كالاستفهام مثل اي زيد فزيد
مبتداء واي اسم متضمن للاستفهام خبره
وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة
مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا
صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا تبطل بنائه
صدارة ما له صدر الكلام لصدره في جملة او كان
الخبر متقدم مصححا له اي للمبتداء من حيث انه مبتداء
بتقديمه يصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار رجل
فان في الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت
فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصصة او كان لمتعلق
الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر
فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب
المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل

الذكر لفظًا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدًا فقوله

مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير راجع لمتعلق الخبر

وهو التمرة لأن الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق

به مثل تعلق الخبر بالكل أو كان الخبر أعني أنّ المفتوحة

الواقعة مع اسمها وخبرها المأوّل بالمفرد مبتدأ

اى في تأخيره خوف لبس أنّ المفتوحة بالمكسورة

في التلفظ الأمكان الذهول عن الفتحة لخفائها

أو في الكتابة مثل عندي أنك قائم وجب تقديمه

اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور

لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدده

الخبر عنه ويكون اثنين فصاعدًا وذلك التعدد

اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك وجهين

بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل

زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض

فافهما



فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مُزٌّ في هذه الصورة
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
وجوّز العطف ولا يُبعد ان يقال المراد المض بتعدد
الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف لا
خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما فان
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا
اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا
يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا
الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزا فيصح دخول
الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله نظرا الى مجرد تضمن
المبتدا معنى الشرط واما اذا اقصد الدلالة على ذلك
المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم

ربيّة

يجب دخول الفاء عليه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط

اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعل صلته

جملة فعلية او ظرفية مأوّل بجملة فعلية بهما بالاتفاق

وانما اشترط ان يكون صلته فعلاً او ظرفاً ماؤلاً بالفعل

ليتأكد مشابهته الشرط لأن الشرط لا يكون الا فعلاً

في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف

به او النكرة الموصوفة بهما اى بأحدهما وفي حكمها

الاسم المضاف اليهما مثل الذى يأتيني وهذا مثال

للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار وهذا مثال للاسم

الموصول بظرف فله درهم واما مثال للاسم الموصوف

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت

الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني

هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا

مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم وامّا

فيه ... ولا يجب ...

الذى يأتيني فله درهم مثلاً ... ان تأتيني فله درهم ويأتى الذى في الدار فله درهم يعنى ان كان في الدار فله درهم

مثال الاسم

مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدها فقوله

كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وكيت ولعل

من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذي

يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه

لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء

والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة

لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية

والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو

بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني

او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب اعطيت

ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت

ولعل قيل تخصيصهما بيان ان الاتفاق انما هو من بين

الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام

ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل سيبويه

إنّ المكسورة بهما أي بليت ولعل في المنع عن دخول
الفاء على الخبر والأصح أنهما لا يمنع عنه لأنهما لا يخرج
الكلام عن الخبرية إلى الانشائية يؤيده قوله تعالى إنّ
الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فإن قيل قد ألحق
بعضهم أنّ المفتوحة ولكنّ بليت ولعلّ فما وجه تخصيص
إنّ المكسورة بالإلحاق قيل بعضهم الذي ألحق أنّ المكسورة
بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد
بقول من سواه فلم يذكره مع أنّ كلا القولين لا يساعدهما
القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع إنّ المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم
منع أنّ المفتوحة ولكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى
واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما
يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ القيام

قرينة لفظية او عقلية جوازًا اى حذفا جائزًا
لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل وانما
وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم
تبين ذلك ويجب الحذف ايضا عند من
قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول
المستهل اى المبتداء المحذوف جوازًا مثل المبتدا
المحذوف فى قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصار الهلال والله اى هذا الهلال
والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف
الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين
شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه
اليه الناظرون ويرونه كما رآه وانما اتى بالقسم جريا

على عادة المستهلين غالبًا ولئلا يتوهم نصب الهلال

عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازًا اى حذفًا

جائزًا لقيام قرينة من غير اقامة شيئ مقامه مثل

الخبر المحذوف جوازًا في قولك خرجت فاذا السبع

فانّ تقديره على المذهب الصحيح كما نصّ عليه صاحب

اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا

ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادّ مسدّه اى في

وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام

قرينة وجوبًا اى حذفًا واجبًا فيما التزم اى في تركيب

التزم موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر

وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ

الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود

لكان كذا لانّ لولا لامتناع الشيئ لوجود غيره فيدل

على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب

حذفه

حذفه لقيام قرينة والكثير قائم مقامه هذا اذا كان
الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه
كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل الفعل
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا
او بتأويل منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او كليهما
وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر
وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان
زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان
ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما فمذهب البصريون الى ان تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذفت حاصل كما يحذف

متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان

ثم حذفت اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال

مقام الظرف لأن في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام

الظرف القائم مقام الخبر ويكون الحال قائم مقام الخبر

قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف

اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومنها

العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة

لأن معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة

ومن قيام الحال مقام الظرف ره رحمه الله والذي يظهر لي

ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسة قائما اذا اردت

الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسني قائما اذا كان

عن الفاعل اولا ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو

الحال فبقي ضربي زيدا ملابسا قائما اذ يجوز حذف

ذي الحال مع قيام القرينة كما يقول الذي ضربت قائما

زيد

زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ
والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما يقول راشدا
مهديا اى سر راشدا مهديا ففى هذا يكون نفر
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربى زيدا قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف
الخبر من غير سد مسده وتقييد المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى
ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وثانيها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ
بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل
مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو
يدل على الخبر الذى هو واقع المعطوف فى موضعه

ودابها كل مبتدأ يكون مقسما به وجبر القسم

وذلك مثل لعمرك لأفعلن كذا اى لعمرك وبقاك

قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل

على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه

فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع

اللام الا المفتوحة لأن القسم موضع التخفيف لكثرة

استعماله ومنها خبر ان واخواتها اى من المرفوعات

خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمسة

الباقية وهى ان وكأن ولعل وليت ولكن وهو

مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على مذهب الأصح

لما شابهت الفعل المتعدى كما سيجئ عملت

رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند

الى شئ آخر بعد دخول احدى هذه الحروف عليهما

فقوله المسند شامل الخبر كما مر فى المبتدأ

ثم الخلاف

وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه
الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها عليهما لأي اتى فيهما الفاظا
أو معنى فلا ينتقض التعريف مثل يقوم في قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذه المعنى بل انما دخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف فيلزم منه
استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى
ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند
فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في ان زيدا
قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره
كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه

مفرداً او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه

واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وفي الشرائط

من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف

الا اذا علم والمراد بأن امره كامره بعد ان صح كونه خبراً

بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك

ان كل ما صح ان يكون خبراً للمبتدأ يصح ان يقع

خبراً لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ابي زيد

ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابي زيد

وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر

خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على

الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك

لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فلا بد

ان يكون عملها فرعياً ايضاً والعمل الفرعي للفعل ان

يتقدم المنصوب على المرفوع والأصل ان يتقدم المرفوع

على المنصوب

على المنصوب فلما انحطت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها

بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمول

الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر

ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا

اذا كان ظرفا فان حكمه اذا الحكم في جواز التقديم

اذا كان الاسم معرفة نحو قوله ثم ان الينا ايابهم

وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان

لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف

ما لا يتوسع في غيرها خبر لا الكائنة لنفي الجنس اي

لنفي صفة اذا لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي

الرجل بنفسه هو المسند اليه شيء آخر هذا شامل

لخبر المبتدأ وخبر ان وكان ونحوها بعد دخولها اي

دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها

ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه

رب يسر

نحو غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو
قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
صفة بخلاف ما ذكره المصنف لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر منها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان القرينة لا
يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
لنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوع في خبرها الظرف
ونحوه وغيرها ويحذف خبرها هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر
عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله
اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرونه
الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او لم اراد انهم
لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير
يحاون ما ذكر حينئذ في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر

اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول

على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه

هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما

خرج به عن اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول

لا زيد ابوه في مثل ما ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل

افضل منك واما في بالنكرة بعد لا لانه لا يعمل الا

في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة وهذا

لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون

الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء

كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن

نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دو

ما شاذ قليل لفقدان مشابهتها لليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه

ايضا للنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو

قوله من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى

لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان

لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الا فتح ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت

اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية

بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما

فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها

على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوب

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما

ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم

مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتح والكسر والالف

والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين

فمنه اى من المنصوبات او مما اشتملت على علم

المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق

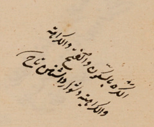
صيغة المفعول

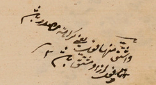
صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او
مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي
المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا
وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم
لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب
الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا اخرج به
المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو القرب

لم يذكر

تقديره فضربوا الرقاب ضربا فحذف الفعل وقدم المصدر نائبا منابه مضافا الى المفعول هذا مع التاكيد

واقع على ما يدل بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به
ان معنى الفعل كائن في ذلك الاسم بان معنى الاسم
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس
مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به
مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان
الكراهة اعتبارين احدها كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حـ وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو
مفعول مطلق لا مفعول به واذا ذكرت بعد بالاعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق







اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو

واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار

عن الحد والظرف الحد على الحد قد جامعا ومانعا ويكون

المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة

على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه

والعدد ان دل عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد

وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد

فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه

دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد

والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست

جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع

او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع

والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم

او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه

ای مغایر اللفظ فعله إمّا بحسب المادة مثل قعدت

جلوسا وإمّا بحسب الباب نحو انبته الله نباتا

حسنا وسيبويه يقدّر له عاملا من بابه ای

قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة

جوازا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم ای

قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدر

باعتبار الموصوف او المضاف اليه لأن اسم التفضيل

له حكم ما اضيف اليه ووجوبا ای حذفا واجبا

سماعا ای سماعيا هو موقوفا على السماع لا

قاعدة له يعرف بها سقيا ای سقاك الله سقيا

ورعيا ای رعاك الله رعيا وخيبة ای خاب خيبة

من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا

ای جدع جدعا والجدع قطع الأنف والأذن والشفة

والحمد وحمداً اى حمدت حمداً وشكراً اى شكرت
شكراً وعجباً اى عجبت عجباً فانه لم يوجد فى
كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه
المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً قيل
عليه قد قالوا احمدت الله حمداً وشكرته شكراً
أو عجبت عجباً اجاب بعضهم بأن ذلك ليس من كلام
الفصحاء وبعضهم بان ذلك وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمداً له وشكراً له
وعجباً له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً
واجباً قياساً اى حذفاً قياسياً يعلم له ضابطة
كلى يحذف معه الفعل لزوماً فى مواضع متعددة
منها اى هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول
مطلق وقع مثبتاً اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد سيراً لا يجب حذفه بعد نفى دخل

على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد
معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو
دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت
الا سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو
ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن اسم
لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض
دكا دكا انما جمع بين القاطعين لاشتراكهما في الوقوع بعد
اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى
تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اى تسير سير
البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد
مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم

المعرفة والنكرة او على ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشتبه به فعله او لا مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي

~~ونيد سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع~~

بعد معنى النفي وزيد سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع

مكررا ومنها اى من مواضع التي يجب حذف الفعل الناصب

للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول المطلق وقع تفصيلا

لاثر مضمون جملة متقدمة المراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف

الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل

الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا اى

بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها

شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء

ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد

واما فداء اى اما تمنون منا بعد شد الوثاق واما تفدون

فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول

مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به

عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا

اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو

فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق

لزيد صوت صوت حسن تقدير صوت حسن لزيد

لزيد دهن دهن الصلحاء لأنّ دهن ليس من افعال الجوارح

بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار

مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول

المطلق واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت

حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت

صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوّت تصويتا

فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه على انه بعد جملة هي

قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق

وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو

الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى

الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها او فقيدها

اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول المطلق

وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى الجملة غيره اى غير المفعول

المطلق نحو قوله على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترا

فاعترافا

زيد فاذا له صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم الذي قام به معناه واحترز عن نحو مررت

فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لأن

مضمون الاعتراف ولا يحتمل له سواه ويسمى هذا النوع من

المفعول المطلق تاكيداً لنفسه اي نفس المفعول المطلق لأنه

انما يؤكد نفسه وذاته لا امراً يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما

وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول

المطلق نحو زيد قائم حقاً اي حق حقاً من حق يحق اذا ثبت

ووجب فحقاً مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم

ولها محتمل غيره لأنها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيداً لغيره اي غير

المفعول المطلق لأنه من حيث هو منصوص عليه بلفظ

المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل لجملة فالمؤكد

اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير

المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر

ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيداً لأجل غيره لينـدفع الغير

وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل

نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى

على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد

في تتميم هذه الفائدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل

او المفعول للتاكيد نحو قوله ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا

كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل

لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال

امرك فلا ابرح عن مكان اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل

واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي المجرد بحذف زوائده

ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف اليه فصار لبيك

ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوفا

الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا

بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعدك يتعدى بنفسه

بخلاف الب فانه يتعدى باللام الى المفعول به ما وقع

اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاءً بما سبق
فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به
فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان
الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بانه من
مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل
فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل
زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه
وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم
يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع
عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير

المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في

العمل فيعمل فيه متقدماً او متأخراً اما جوازاً مثل عبد ووجه

الحبيب اتمنى واما وجوباً فيما يتضمن معنى استفهام او الشرط نحو

من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم

كوقوعه في حيز ان نحو من الله ان نكف لسانك وقد يحذف

الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازاً

نحو زيداً لمن قال من اضرب اي اضرب زيداً فحذف الفعل للقرينة

المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة

فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوباً في اربعة مواضع تخصيصها

بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب

على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه

الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على

السماع ولا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس

عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه

٢

واشهو

مبحث المنادى

وانتهوا اخيرلكم اى وانتهوا على التثليث واقصدوا خيرا لكم

وهو التوحيد واهلا وسهلا اى انيت اهلا اى مكان

ما هو لامعمورا لا اخرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا

من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى

وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا

ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل

يا سماء اقلعي ويا جبال اوبي ويا ارض ابلعي فانها نزلت اولا

منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد

ندائها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع

عليه ادخل حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد

ندائه فخرج بهذا القيد في تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف

احكامه بالذكر فيما بعد وفيه نظر لان المندوب ايضا كما قال

بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت

يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق

السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض

منه

مندوب در حقيقت منادى است

يا ابتا و يا ولداه

اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
قيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب
مناب ادعوا اى من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب
اى طلبا لفظيا بان يكون اثر الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان يكون مقدورة نحو يوسف اعرض او للنيابة اى نيابة لفظية
بان يكون النايب ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه
وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد
الفعل وقال ابو على في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء
افعال

الافعال نعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف في على المذاهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احدى جزئي الجملة
وعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل المقدران
وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اى
الفعل والفاعل المقدرة وعند ابي على احد جزئيها اسم الفعل
والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء
والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
واطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سوى
على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التي يرفع
بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى
الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملائم لسوق الكلام ان كان اى ان كان المنادى مفردا
اى مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه

الا بانضمام آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني

المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة

لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا

وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك فهذه الكاف

ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى

الا بمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل

يا زيد ويا رجل هذان مثالان لما هو مبني على الضم اولهما

معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال

المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي

يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل وقت

الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث

دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد

فتحت لئلا يلتبس مستغاث بالمستغاث له اذا حذف

المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام

المتن

المستغاث لم يعلم ان المطلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث
له ولم ينعكس الأمر لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف
الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فإن عطفت على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح
لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لأن علة بنائه كانت مشابهته
للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها انخفض
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الأصل فيه قيل قد يخفض
المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء
بالله وللدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لأقتلنك فلم اهمل
المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بأن كلا من هاتين اللامين

على هذه جواز تركها مثال لام التعجب ولام التهديد

منصوب بندائه ... منادى موصوف ومستغاث
منصوب ... لام التعجب ولام التهديد

لام الاستغاثة كان المهدد هو اسم الفاعل يستغيث

بالمهدد واسم المفعول لمحض ينتقم منه ويستريح

من الخصوم منه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب

منه ليحضر فتقضي منه التعجب ويخلص منه واجيب

عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو

ان المنادى في قولهم يا للماء ويا لله واهي ولا

يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير

كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء

ما يقتضي فتحها ح كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اى

مبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة

بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها واللام فيه ح لان

اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا

يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب

ما سويهما اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد

المفرد

المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي
المفعولية محققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى
المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبهه
واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه
مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا
يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا
لغير معين اى لرجل غير معين وهذا تونيث لنصب رجلا
لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو
ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا
ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء
كل من القيدين بالمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة

الجواد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمل فيمكن

ان يراد بقوله يا طالعا جبلا أهذه العبارة اعم من ان يراد بها

معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة

كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال

له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به

المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان

توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه

على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها

الرفع نحو يا زيداه وعمراه وعمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد

التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا

حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها

الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة

بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما

بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت

الاضافة

الاضافة المعنوية كانا في حكم المفردة ليدخل فيها المضاف با
الاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع
المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه و
الحسن الوجه فيا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما
هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال من التاكيد المعنوى لان التاكيد اللفظي حكمه
في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وزيد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك و
لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف
البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول
يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه

الظاهر او المقدر لأن بناء المنادى عرض فيشبه المعرب فيجوز
ان يكون تابعه تابعاً للفظه ونصب حملاً على محله لأن
حق تابع المبني ان يكون تابعاً لمحله وهو ههنا منصوب
المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد
ونحو يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها
لأنها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز
النصب لأن المعطوف بحرف الحقيقة منادى مستقل فينبغي
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف
النداء له وهي الضم او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا وصارت رفعا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار

فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المنادى المبني تابع لمحله وهو محل النصب
وابو العباس المبرد وان كان المعطوف المذكور
كالحسن اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه
لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه
والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه كالنجم والصعق فكابي عمرو اى ابو العباس مثل
ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على قوله المفردة اى وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع
اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم

لان المنادى اذا كان مضافا في مع وجه
حرف النداء الذي هو موجب للبناء والعرب
لم يجز فيه الا النصب فتبعه مع عدم
حرف النداء بالطريق الاولى ٢

دافع تابع له لو كلهم يا تميم ولما كان
مضاف الاسم وجر تقدير ٢

في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر
من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل الذي مباشره حرف النداء وذلك
لأن البدل هو المقصود بالذكر والأول كالتوطية لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا
مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا
الحكم غير مقيد بحال من الأحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضافا غير المضاف او نكرتين فالبدل مثل
يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد غلام عبد الله ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد

(حواشي: من البدل والمعطوف — وقد ذكر الثاني — والمبتدأ مع تمهيد مقدمته — اي من البدل والمعطوف — وسواء كان كل منهما تابعا لمفرد او مضاف — البدل والمعطوف — مثال مفرد — مثال مضاف — شبه مضاف — مثال نكرتين — يا زيد اخا عمرو)

مثال مفرد معين / مثال مضاف مثل / مثال شبه مضاف

مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد طالعا جبلاً

ويا زيد ورجلاً صالحاً والعلم اى العلم المنادى كونه منادى

مثال نكرتين / تخرج عبد الله وزيد وان وزيدان اذا جعلتهما علما عطف

المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما

كونه مبنيا على الضم فلا يفهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز

ضمة فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف

بابن مجرداً عن التاء وملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة

بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه

مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافاً اى حال كون ذلك

الابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه

الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن

يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات

والكثرة مناسبة للتخفيف العلم تخفيفه بالفتحة التى هى

حركة الاصلية لكونه مفعولاً به واذا نودى المعرف باللام

اى اذا اريد نداؤه قيل مثلاً يا ايها الرجل بتوسيط اى

مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام
تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط
هذا ويا ايها الرجل بتوسيط الامرين والتزموا في العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفته وحقها جواز الوجهين
الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء
فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء
وهذا بمنزلة المستثنى عن القاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم
عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل
اى التزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها
الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى
معرب وجواز الوجهين انما يكون في التوابع المنادى المبني
وقالوا بناء على قاعدة تجويز الاجتماع حرف النداء مع اللام

فيه

وفيه اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف

وثانيهما لزومها للكلمة بالله لان اصله الاله حذف الهمزة

وعوضت اللام عنها ولزمها الكلمة فلا يقال في سعة الكلام

لاه لانه لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم

بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق

ان كانت اللام لازمة فيه لكنه ليست عوضا عن الهمزة

لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس

في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يالنجم ويالناس ولعدم

جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يالتي تيمت

قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت

لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان

في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما

بانه اشد شذوذ وقوله اى جاز ذلك في مثل يا تيم تيم

عدى اى في مثل تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة

عوضا عن محذوف واما الناس ان كانت اللام فيه

قبلي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها

اى كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة

صورة وفي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلأنه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي
اى المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي محذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واجاز
الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل ياتيم بالضم عدي
ففتح اتباعا النصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو وتعين النصب
في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
ياتيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير
حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اى مكروه من قبل هجي
مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي

وجهها

واسقاط الياء مثل يا غلامي وسكونها اكتفاء بالكسرة

اذا كان قبله كسرة احترازٌ عن نحو يا فتاي مثل يا غلامِ وقلبها

الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء

موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء

بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا

غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه

وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة

وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف

الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه

الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها للدلالة الشهرة على الياء

المغيرة بالحذف او القلب فلا يقول يا عدوِ ويا عدوا في يا عدوي

وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح بحذف الالف اكتفاء

بالفتحة عن الالف فيكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم

بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي حالة الوقف تقول يا غلاميه يا غلاميه

ربه

ويا غلاميه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب في محاوراتهم يا ابت ويا امت على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال نداءيهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابتَ ويا امتَ اى قالوا يا ابتِ ويا امتِ ايضا بابدال الياء الى التاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائهما مجرى المفرد المعرفة لم يذكره للقلة

او يا ابت ويا امت

وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الاب ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة من باب يا غلامى فقالوا

يا ابى

يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا
ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال الياء الفا وقلّوا او بزيادة وجه آخر شذ في المضاف
الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمّ بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما
كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وجوّز ترخيم
المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق
الاولى وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة
شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى الترخيم
المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى بمجرد
التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الحذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون هذا التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله

ربـّـه

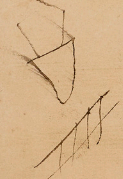
على تعريف الترخيم مطلقا بأرجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطها اى شرط ترخيم المنادى
على التقدير الأول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان
لا يكون مضافا حقيقة او حكما نحو لا خلاف فيه المشبه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الأول لأنه ليس آخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى ولا من الثاني لأنه ليس آخر اجزاء نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد
عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الألف لأن الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب
لأنه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ
فكأنه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه
عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الأغلب فيه زيادة الألف في آخره

المستغاث والمنادى

الناسخ

لمدالهو

لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير
والشرط الرابع احد الامرين وجوديين وهو اما ان يكون
المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسبه
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون
فيما بقي منه دليل على ما الفى ولزيادته على الثلاثة لم يلزم
نقص الاسم من اقل ابنية العرب بلا علة موجبة واما
اسما متلبسا بتاء التأنيث وان لم يكن علما ولا
زائدا على ثلثة لان باعث وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط
الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقاء خونثبة وشاة بعد الترخيم
على الحرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا على الثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم
بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة



الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه

فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال منادى ولما فرغ من بيان

شرائط الترخيم شرع في بيان المحذوف بسببه فقال

فان كان آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم

الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية

ومرجانة فان الياء والنون في مرجانة زيدتا اولا ثم زيدت

تاء التأنيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا

جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب

سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما مذهب غيره لانه يكون

ح من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح

اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في حرف الصحيح فيخرج

منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم

من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو

فان الحرف الاخير منهما فان الحرف في حكم الصحيح في الاصالة

بتلك

قبله في الأصل قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة

حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها

الى الذهن لثقلها وكثرتها فيجي منه نحو منصور فانه لا يحذف

منه الا الحرف الأخير وهو اى والحال انما في آخره حرف

صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور

وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم

بقائه على اقل ابنية المعرب وانما يأخذ هذا القيد في قوله

زيادتان في حكم الواحدة لان اكثره نحو مروان وعثمان فانه

يحذف زيادتهما لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم

حذفتا اى الحرفان الأخيران في كلا القسمين اما في الأول

فلأنه كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما

في الثاني فلأنه لما حذف الأخر مع صحته واصالته حذفت

المدة الزائدة لئلا يدل المثل الساكن على الأسد وبلت

عن المقصود وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه

لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علما حذف
الاسم الأخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة
لنزوله منزلة تاء التأنيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة
صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الأقسام
الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال في يا مالك
وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع
اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر فيقال في باب
حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود
يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل اي للتقليل اي يجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الأقل اسما برأسه
كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له بناء

واعلال

وتصحيح حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال يا حار بالضم كأنه
اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لأنه لما جعل ثمو اسما
برأسه صادف الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر
ما قبلها كما في ادلو ويا كرا لأنه لما جعل كرو اسما برأسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني
العرب صيغة النداء يعني يا خاصة للمندوب لأنه لا يدخل
عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت
يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر
عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا او عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكي النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل

٢ واو

٢ بياء او وانما المتفجع عليه عدما
بالنداء اعراه
ما يتفجع

اللاحقة للنادب لفقد لبث فالحد شامل لقسمي المندوب

مثل يا زيداه وعمراه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب

بوا امتيازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه

مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء

حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم

من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل ذلك القسم

من اقسام المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا

او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على

صورة جميع اقسام المنادى لبرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب

الا المعروف وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب

لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس

ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف

مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا

اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاميك لا غلامكاه

لالتباسه

لا لتباسه بندبة غلام مخاطبين اذا اردت ندبة غلام جماعة

مخاطبين قلت واغلامكوه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه

لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاء لك زيادة الهاء

اى الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب

من قسم المندوب المتفجع عليه علما الا الاسم المعروف

الذى اشتهر المندوب به لتعذر النادب بمعرفته والتفجع

عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب

خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به لتعذر النادب بالندبة

عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان

يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصالها بالصفة

ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام

المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام

الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز يا امير المومنيناه

واجيز مثل وازيداه الطويلاه خلافا ليونس فانه جوز الحاق

بالحاق الالف باخر الصفة

باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ

انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم

منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد

لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى

يونس ان رجلا ضاع له شيء فقال واجمجمتي الشاميتاه والجمجمة

القدح ويجوز لقيام قرينة حذف النداء الا اذا كان مقارنا

مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء

يعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان

نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق

الذهن الى انه منادى والاشارة اي ولا مع اسم الاشارة

لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب

لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام وحذف

ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها

حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل او عن

كلفظ الله

صفة موصوف

لان كان مع النداء ... منادى

بالنداء
يتعلم

ربّ يسّر

كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم

اى بغير بدله نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظ

اىّ اذا وصف بذى اللام نحو يا ايها الرجل اى يا ايها الرجل او با

الموصوف بذى اللام نحو ايها الرجل فلا يجوز الحذف من اى هذا

من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت

نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن

الىّ واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك شذ حذف

حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل وصح اطرق كرا

من الليل مع انه اسم الجنس شذوذا قالته امرأة امرؤ القيس حين كرهته

وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق

فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن مخنوق مع انه

اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى يا كروان وفيه

شذوذ ان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم

قيل هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون له اطرق كرا اطرق

كر ان العامة في القرى ينسكن ويطرن حتى يصادوا والمعنى ان النغامة
الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ابغم وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يسجدوا بسجدوا بتخفيف الا
على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام
لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها
في اللام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول به
اضمر اى قدر عامله اى الناصب له على شريطة التفسير الشرطية والشرط واحد
واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير الفاعل
بما بعده وانما وجب حذفه لئلا احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه اي شبه
بدء عمل نحو زيد ابوك ولا يد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا
به ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه

وزيدا انت

ربّنا يسّر

وزيداً انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك
الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلاً بالعمل فى ضمير ذلك
الاسم او متعلقه فارغاً من العمل فيه ذلك الاشتغال لا بسبب الاخر بحيث
لو سلّط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى ذلك الاسم هو اى احد
الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبته اى ما يناسبه بالتى فى
واللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما ظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيد
ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج زيد نحو
ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله فى
ضميره فان العامل معنى الابتداء فيه ودفعه اياه ايضاً مانع عن ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية خرج حتى كان فى نحو زيد كنت اياه وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلّطه بعينه
والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل

ربه

التسليط الفعل إلا بتقدير ولا يتصور اشتغال الفعل بالمتعلق بالآخر واللزوم
المناسب باللزوم ولهذا أورد المص أربعة أمثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والأحسن في ترتيبها ح تأخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا اضربه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب بالترادف فإن مررت بعد تقديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فإن حبس الشيء
على الشيء يلزمه ملابسته المحبوس عليه فينصب زيد وهذه الأمثلة بفعل
مضمر تفسيره وما بعده أي ضربت يعني أن الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته
اضرب ضربت المقدر فإن الأصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الأول لوجود
مفسره أعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فإنه مفسر بما يستلزمه
زيدا أعني مررت به وأهنت فإنه مفسر بما يستلزمه أعني ضربت غلامه
فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده ولابست فإنه مفسر بما يستلزمه

أعني

اعني حسبت عليه ثم ان الاسم الواقع في مقام الاخبار على شرطية التفسير اما
المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه
الصور الخمس اشار المص بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
او رجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب
لان قرينة الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل
عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف

اي ضربته

اي جانبي الرفع والنصب

ايضاً وانما قال مع غير الطلب احترازاً عما اذا كانت مع الطلب نحو انا زيد اناضربه

فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً وهو لا يجوز الا بتأويل

ومثل اما مع الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجات في كونه اقوى القرائن

مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجات لا

يدخل الا على الجملة الاسمية غالباً وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجات

يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية عليه وقوعها بعدها فلا تناقض

ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو

فيها على جملة فعلية مقدمة للتناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف

عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت وزيداً لقيته وبعد حرف النفي

يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع

ولا يقلب معمولها لضعفها في العمل فلا يقع الاسم المذكور بعد لم ولما

ولن لانها نحو ما زيداً ضربته ولا زيداً ضربته وان زيداً ضربته الا تأديباً وبعد حرف

الاستفهام نحو ازيداً ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع

في اسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل

مثل هل

مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح النحاة لاقتضاء هل لفظ

الفعل لانه بمنزلة قد في الاصل فلذلك يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية

الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل

الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل

زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي نصبا بعد حرف الا

الاستفهام والظروف الشرطية وحيث ما قبل الامر والنهي النصب في اسم المذكور

اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر

فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيه الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب

في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي الالتباس ما هو مفسر في حال

النصب لكن لا من حيث هو مفسر في حيث هو مفسر في هذه الحال

بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور

في حال الرفع مع موافقة للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفة للمعنى المقصود

فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وبين

وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا

مثل قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الإضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه جزء له كان موافقا للنصب في أداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فإن المقصود الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد ويستوي الأمران أي الرفع والنصب فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا أكرمته أي عنده أو في داره ونحو ذلك والأصح العطف على الصغرى لعدم الضمير أي سبوق الأمران أي فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب بينهما ففي الرفع يكون جملة اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون جملة فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فإن قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فإن قلت لا تفاوت

في الورق والبعد

في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها قلت هذا

باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اى بنصب الاسم

المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هيهنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف

الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب

وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب

النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته

ضربك مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل

ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه

وان كان يظن في بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع

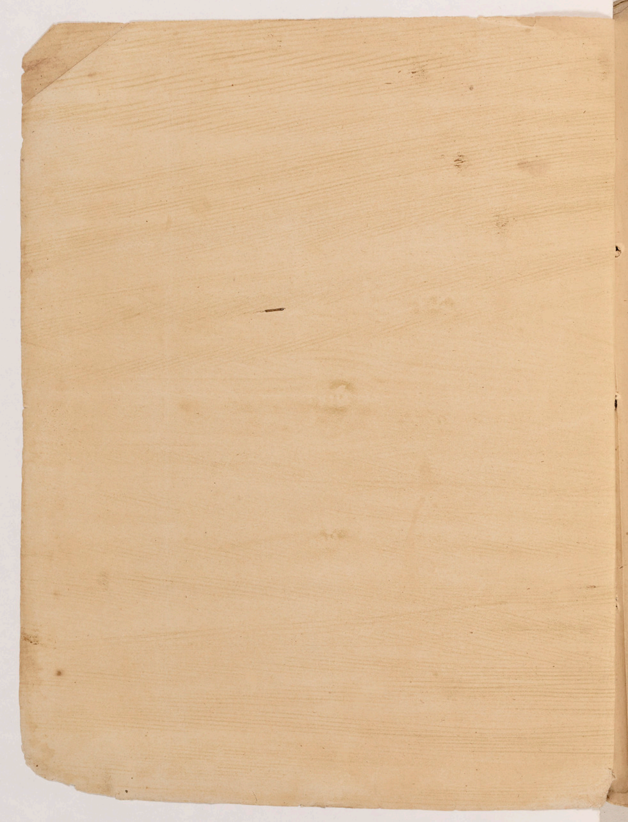
الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه

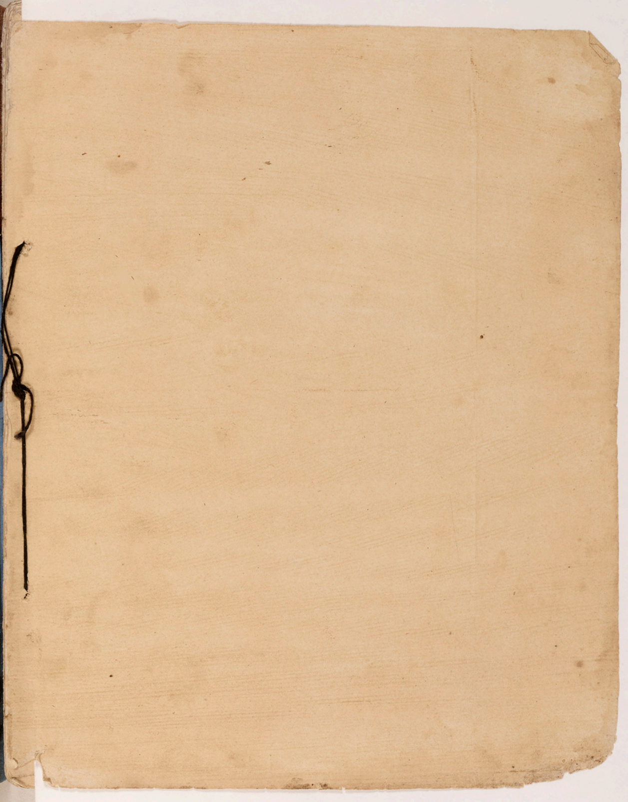
وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط

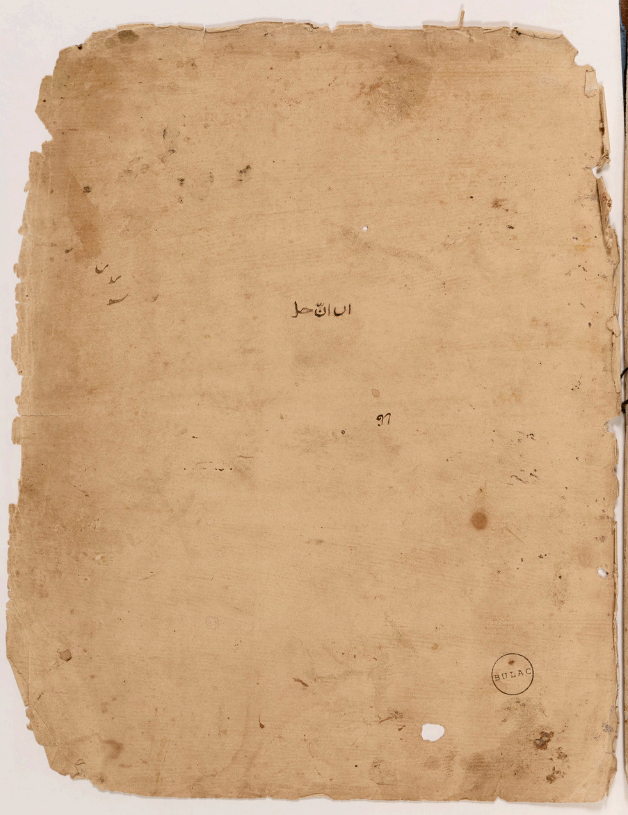
عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى

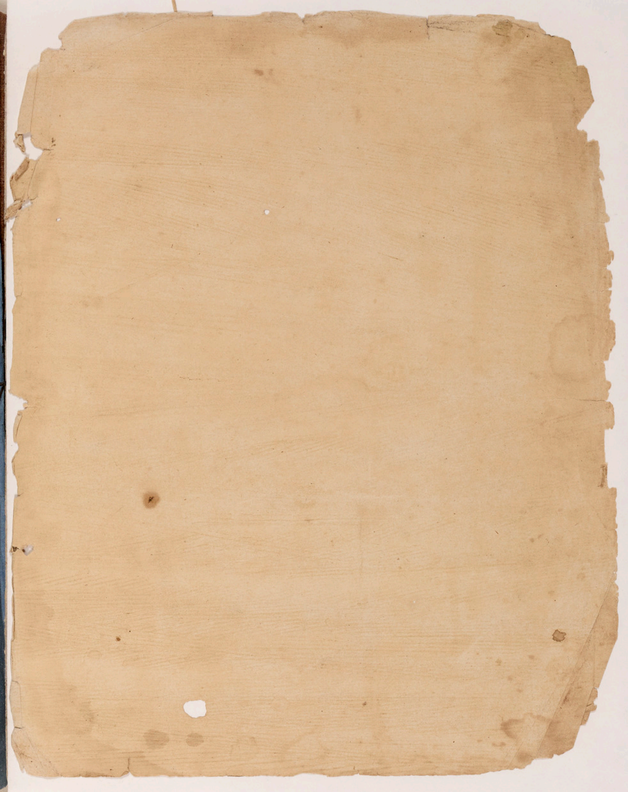
اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه

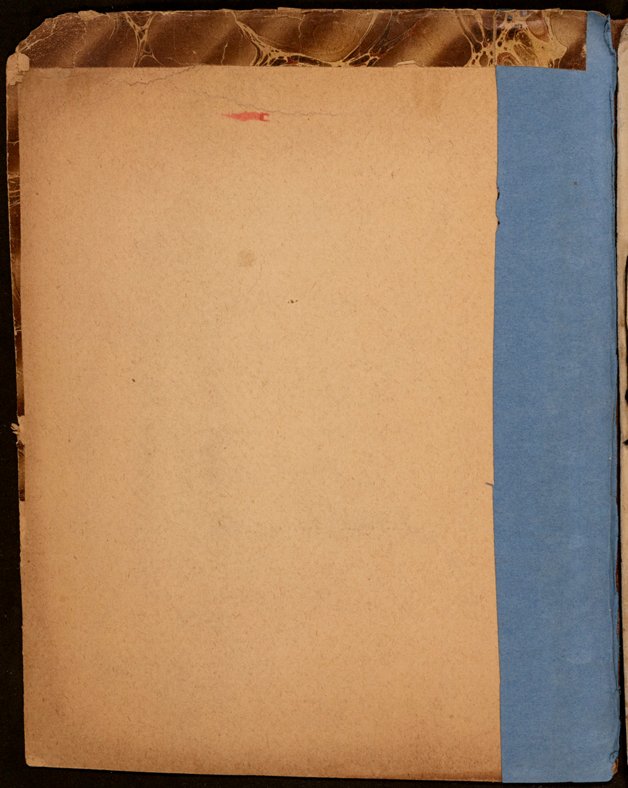
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون بتقديره ازيدا يلابس الذهاب به

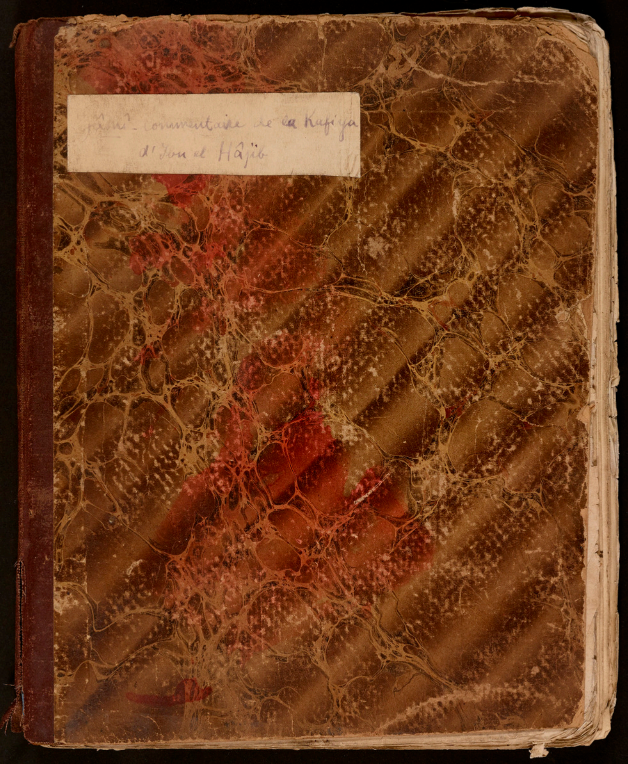





ال انّ حل
٩١
BULAC






commentaire de la Kafiya
d'Ibn el Hâjib







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوايد

وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة

المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن

حاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة

جنانه تضمنها في سلك التقرير وسط التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله

تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها

بالفوايد الضيائية لأنه لهذا الجمع والتأليف

كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من

اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي

ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه

بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزء منها هضما

لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه

كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على

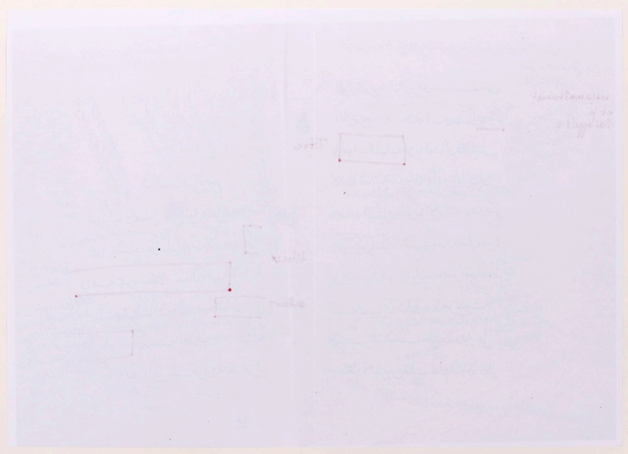
سنتها ولا بد من ذلك عدم الابتداء به

wasamaituha: et je l'ai appelé

Titre

titre:

auteur:




commentaire de la Kafiya
d'Ibn al Hâjib
GretagMacbeth™ ColorChecker Color Rendition Chart